



إرتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات
وانعكاساتها على معدلات التضخم في دولة الامارات



إعداد: يوسف عبدالله ذياب

إشراف: أحمد الأستاذ الحمادي

ملخص تنفيذي.....	2
مقدمة.....	4
توقعات البنك الدولي للاقتصاد العالمي.....	5
توقعات البنك الدولي لاقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....	6
توقعات البنك الدولي لمعدلات التضخم العالمية.....	9
السياسات المقترحة من قبل البنك الدولي للحد من ارتفاع معدلات التضخم.....	11
معدلات التضخم في الدول العربية.....	11
الرقم القياسي العام لأسعار الغذاء (مؤشر الفاو).....	14
الرقم القياسي لأسعار الزيوت النباتية.....	15
الرقم القياسي لأسعار الحبوب.....	17
الرقم القياسي لأسعار السكر.....	20
الرقم القياسي لأسعار اللحوم.....	21
الرقم القياسي لأسعار منتجات الألبان.....	23
توقعات منظمة الأغذية والزراعة الفاو يونيو 2022.....	25
معدلات التضخم في دولة الامارات.....	26
تقديرات الاستهلاك المحلي لمجموعة سلع الأغذية الأساسية في دولة الامارات 2021.....	31
التوصيات.....	32

- يشهد العالم بأسره ثالث أكبر حقبة ركود اقتصادي مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية وذلك بعد الركود الأول خلال الحرب العالمية الثانية والركود الثاني الناجم عن جائحة أزمة كورونا العالمية. ويتوقع البنك الدولي أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي بشكل حاد من 5.7% في عام 2021 إلى 2.9% في عام 2022 وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يونيو 2022.
- من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي العالمي بشكل طفيف في عامي 2023/2024 ليصل إلى 3%.
- يتوقع أن يصل معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 5.3% خلال عام 2022 (أسرع وتيرة نمو خلال 10 سنوات) ويعزى هذا الانتعاش إلى النمو القوي في البلدان المصدرة للنفط مدفوعاً بارتفاع الإيرادات النفطية بالإضافة لإنحسار جزئي لآثار الجائحة في البلدان التي حققت نسب تلقح مرتفعة.
- توقع البنك الدولي أن تحقق الإمارات نمواً اقتصادياً هذا العام بنسبة 4.7%. مصحوباً بارتفاع أسعار النفط وأيضا التغييرات الهيكلية التي أجرتها حكومة الإمارات على الاقتصاد الوطني خلال الفترة الأخيرة.
- ارتفع المتوسط العالمي للتضخم العام لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 7.8% (على أساس سنوي) في أبريل 2022، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية وتعطل سلاسل التوريد وانخفاض العرض.
- تشير توقعات البنك الدولي إلى احتمالية انخفاض معدلات التضخم العالمية خلال عامي 2023 / 2024 إلى نحو 3%، لكنه سيظل مرتفعاً حتى بعد تهدئة هذه الصدمات وتشديد السياسات النقدية بشكل أكبر.
- يحذر البنك الدولي من أنه إذا خرجت توقعات التضخم عن النطاق المستهدف، - كما حدث في سبعينيات القرن العشرين نتيجة لاستمرار ارتفاع التضخم - فإن زيادات أسعار الفائدة المطلوبة لإعادة مستوى التضخم إلى النطاق المستهدف ستكون أكبر من الزيادات التي تتوقعها الأسواق المالية حالياً.
- شهدت معدلات التضخم تسارعاً في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وبلغ معدل التضخم الإجمالي في الأسواق الناشئة والبلدان النامية أكثر من 9.4% - وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008 - في حين أن التضخم في الاقتصادات المتقدمة وصل إلى 6.9% ويعتبر أعلى مستوى له منذ عام 2008.
- يتوقع صندوق النقد العربي أن يسجل متوسط معدل التضخم للدول العربية نحو 7.5% لعام 2022، مقارنة مع 5.7% في عام 2021، بينما من المتوقع تراجع نسبته في عام 2023 ليصل إلى 7.0%.
- تشير توقعات وتقديرات صندوق النقد العربي أن معدل التضخم في دولة الإمارات خلال عام 2021 كان من أقل معدلات التضخم في دول المجلس وقدر بنحو 0.2% بينما يتوقع أن يصل إلى حوالي 2.7% خلال عام 2022، لينخفض إلى 2.5% في عام 2023.
- حلت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً في استقرار معدلات التضخم وذلك وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية لعام 2022، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا.
- بلغ معدل تضخم أسعار المستهلكين في الإمارات خلال الربع الأول من عام 2022 نحو 3.35%، بحسب بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
- شهد عام 2021 تضخماً بنسبة 0.18%، مقابل انكماش بنسبة -1.9%، -2.1% لعامي 2019 و 2020 على التوالي.

- من المتوقع انخفاض التجارة العالمية من الحبوب إلى أدنى مستوى لها خلال ثلاث سنوات حيث ستبلغ نحو 463 مليون طن تقريباً، أي أدنى بنسبة 2.6 في المائة من مستواها في 2022/2021. ويعكس هذا التراجع المتوقع احتمال حدوث انكماش في التجارة العالمية من الحبوب الخشنة والقمح، في ظلّ بقاء التوقعات الخاصة بالأرز إيجابية.
- بلغ متوسط المؤشر العام لمنظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 157.4 نقطة في مايو 2022 حيث تراجع بمقدار (0.9 نقطة) أي بانخفاض 0.6% عما كان عليه في أبريل 2022، أي بانخفاض للشهر الثاني على التوالي (أبريل + مايو)، وإن كان لا يزال أعلى من قيمته خلال الشهر نفسه من العام الماضي وبنسبة 22.8%.
- بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار الزيوت النباتية 229.3 نقطة في مايو 2022، أي بتراجع قدره 8.3 نقاط وبنسبة 3.5% عن شهر أبريل 2022.
- بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 173.4 نقطة في مايو 2022 أي بارتفاع قدره 3.7 نقاط (2.2 في المائة) مقارنة بما كان عليه في أبريل.
- بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار السكر 120.3 نقطة في مايو 2022 أي بانخفاض قدره 1.3 نقاط وبنسبة انكماش 1.1% عما كان عليه في أبريل 2022.
- بلغ متوسط مؤشر أسعار منظمة الفاو للحوم¹ 122.0 نقطة في مايو 2022 أي بارتفاع قدره 0.6 نقاط (0.5 في المائة) عما كان عليه في أبريل 2022.
- بلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الألبان 141.6 نقطة في مايو 2022 بتراجع قدره 5.1 نقطة (3.5 في المائة) عما كان عليه في أبريل 2022، وهو أول تراجع بعد زيادات لثمانية أشهر على التوالي، وإن كان لا يزال أعلى بمقدار 20.5 نقاط (16.9 في المائة) عن مستواه في مايو 2021.
- بالنظر إلى موسم 2023/2022، تشير توقعات الفاو لإنتاج الحبوب في عام 2022 إلى احتمال حدوث تراجع سيكون الأعلى خلال الأربعة سنوات الماضية.

¹ خلافاً لساتر مجموعات السلع، لا تكون معظم الأسعار المستخدمة في حساب مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم متاحة في الوقت الذي يُحسب ويُشر فيه مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء، وبالتالي تُشتق قيمة مؤشر أسعار اللحوم للأشهر الأخيرة من خليط من الأسعار المتوقعة والملاحظة. ويمكن أن يتطأ ذلك في بعض الأحيان تعديلات كبيرة في القيمة النهائية لمؤشر المنظمة لأسعار اللحوم، ويمكن أن يؤثر ذلك بدوره على قيمة مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء.

لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من سلسلة من الصدمات المزعزعة للاستقرار بعد أكثر من عامين من جائحة كوفيد 19، تبعها الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على أسواق السلع الأساسية وسلاسل التوريد مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية بالإضافة إلى ارتفاع في معدلات التضخم، مما كان لها أكبر الأثر بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الذي بدأ يدخل فترة يمكن أن تصبح طويلة من النمو الضعيف والتضخم المرتفع. تلك الحالة التي تعيد ذاكرتنا بظاهرة التضخم المصحوبة بالركود الاقتصادي في السبعينيات.

أدت الحرب الروسية الأوكرانية وآثارها على أسواق السلع الأولية وسلاسل الإمداد والتضخم والأوضاع المالية إلى تفاقم التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي. وتتمثل إحدى المخاطر الرئيسية المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي بإمكانية الارتفاع الشديد للتضخم العالمي المصحوب بضعف النمو الذي يذكرنا بالركود التضخمي العالمي في سبعينيات القرن العشرين. وهذا بدوره يمكن أن يسفر في النهاية عن تشديد حاد للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما قد يؤدي إلى ضغوط مالية في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وثمة حاجة لاستجابة قوية وواسعة النطاق على صعيد السياسات من أجل تعزيز النمو، ومساندة أطر الاقتصاد الكلي، والحد من مواطن الضعف المالي، وتقديم الدعم لفئات السكان الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية.

تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية في مناطق اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بدرجات متفاوتة من خلال الآثار الواقعة على التجارة العالمية والنتائج العالمية، وأسعار السلع الأولية، ومستوى التضخم، وأسعار الفائدة. وستكون تداعيات الحرب أكثر قسوة على أوروبا وآسيا الوسطى، حيث من المتوقع أن يتقلص الناتج بشدة هذا العام. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج في جميع المناطق الأخرى باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يُتوقع أن تفوق المنافع الناتجة من ارتفاع أسعار الطاقة بالنسبة للبلدان المصدرة لمنتجات الطاقة الآثار السلبية لهذا الارتفاع بالنسبة للاقتصادات الأخرى في المنطقة. كما تميل كفة ميزان المخاطر بالنسبة لجميع مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نحو التطورات المعاكسة، وتشمل هذه المخاطر ازدياد حدة التوترات الجغرافية-السياسية، وارتفاع مستويات التضخم ونقص المواد الغذائية، والضغوط المالية وزيادة تكلفة الاقتراض، وموجات جديدة من تفشي فيروس كورونا، وحالات التعطل والاضطرابات الناجمة عن الكوارث.

تشبه المرحلة الراهنة سبعينيات القرن العشرين في ثلاثة جوانب رئيسية هي:

- التعطل المستمر في جانب الإمداد الذي يرفع معدلات التضخم.
- توقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.
- مواطن الضعف التي تواجهها اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فيما يخص تشديد السياسة النقدية التي ستكون ثمة حاجة لها لكبح جماح التضخم.

ومع ذلك، تختلف المرحلة الحالية عن سبعينيات القرن الماضي في عدة أبعاد وهي:

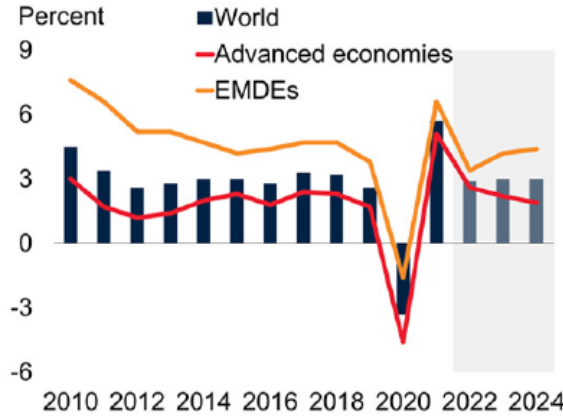
- قوة الدولار، وهو ما يختلف اختلافاً صارخاً عن ضعفه الشديد في سبعينيات القرن العشرين.
- انخفاض نسبة الزيادة في أسعار السلع الأولية بشكل أكبر.
- قوة الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الكبرى بشكل عام.

المؤشرات والتوقعات أدناه وفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن البنك الدولي في يونيو 2022.

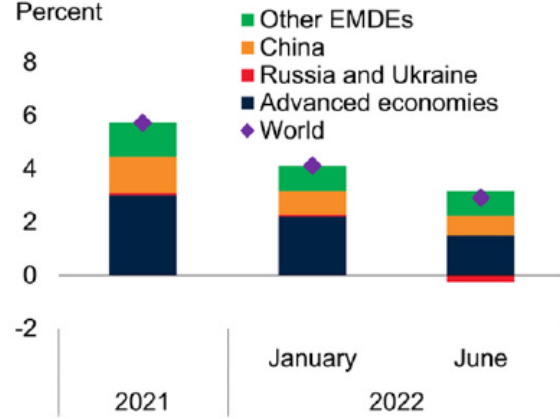
- يشهد العالم بأسره ثالث أكبر حقبة ركود اقتصادي مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية وذلك بعد الركود الأول خلال الحرب العالمية الثانية والركود الثاني الناجم عن جائحة أزمة كورونا العالمية.
- من المتوقع أن تتسبب الحرب الروسية الأوكرانية في ركود كبير في أوروبا وآسيا الوسطى في حين أن تداعياتها العالمية ستؤثر بشكل خاص على المناطق التي يوجد بها العديد من مستوردي السلع الأساسية وعلى النقيض من ذلك ستستفيد المناطق التي بها العديد من مصدري السلع الأساسية من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.
- من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي بشكل حاد من 5.7% في عام 2021 إلى 2.9% في عام 2022 وفقاً لتقديرات البنك الدولي في يونيو 2022 منخفضة بذلك عن توقعات البنك الدولي بنسبة الثلث تقريباً عما كان متوقع به خلال اصدار شهر يناير 2022 البالغة 4.1%. ويرجع هذا التعديل في التوقعات لعدة اسباب لعل أهمها الحرب الروسية الأوكرانية والاعلاقات الناجم عن عودة جائحة كورونا الى بعض المدن الصينية بالإضافة الى ارتفاع معدلات التضخم الناجمة تعطل سلال التوريد وخفض الانتاج في بعض اهم الدول العالمية نتيجة للضروف الجوية التي تعرضت لها.
- من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي العالمي بشكل طفيف في عامي 2023 / 2024 ليصل إلى 3% لكل عام، في وقت تتسبب فيه الحرب في أوكرانيا في تعطيل النشاط الاقتصادي والاستثمار والتجارة على المدى القريب، فضلاً عن إنهاء العمل بالسياسات المالية والنقدية التيسيرية.
- ان الاسباب المذكورة أعلاه كانت سبباً في تخفيض معدلات النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لعام 2022 إلى 3.4%. مقابل نمو بلغ 6.6% في عام 2021. ومن المتوقع أن يستمر النمو ليصل إلى 4.2% في عام 2023 و 4.4% في عام 2024.
- في الاقتصادات المتقدمة من المتوقع أن يتباطأ النمو في هذه الاقتصادات من 5.1% في 2021 إلى 2.6% في 2022 بانخفاض 1.2 نقطة مئوية أقل من التوقعات السابقة (يناير). ومن المتوقع أن يستمر النمو في الاعتدال إلى 2.2% في عام 2023 و 1.9% في عام 2024.
- من المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي في مجموعة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا من 3.4% في 2021 إلى 5.3% في 2022 ومن المتوقع أن يستمر النمو ولكن بنسب اقل من عام 2022 إلى 3.6% في عام 2023 و 3.2% في عام 2024.
- من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ إلى 4.4% في 2022 قبل أن يتحسن ويرتفع إلى 5.2% في 2023.
- يتوقع أن يسجل الاقتصاد الإقليمي في أوروبا وآسيا الوسطى انكماشاً بنسبة 2.9% في عام 2022 قبل أن ينمو بنسبة 1.5% في عام 2023.
- في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى 2.5% في عام 2022 و 1.9% في عام 2023.
- في جنوب آسيا يتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى 6.8% في عام 2022 و 5.8% في عام 2023.

- توقع البنك الدولي أن تحقق الإمارات نمواً اقتصادياً هذا العام بنسبة 4.7%. مصحوباً بارتفاع أسعار النفط وأيضاً التغييرات الهيكلية التي أجرتها حكومة الإمارات على الاقتصاد الوطني خلال الفترة الأخيرة.

A. Global growth



B. Contributions to global growth

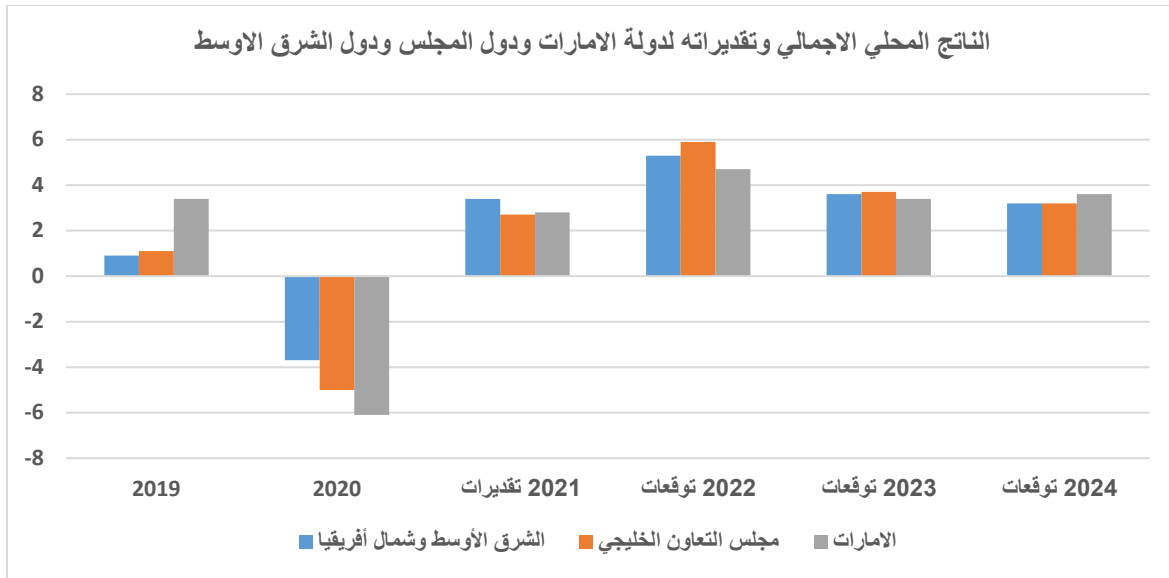


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يونيو 2022، الصادر عن البنك الدولي.

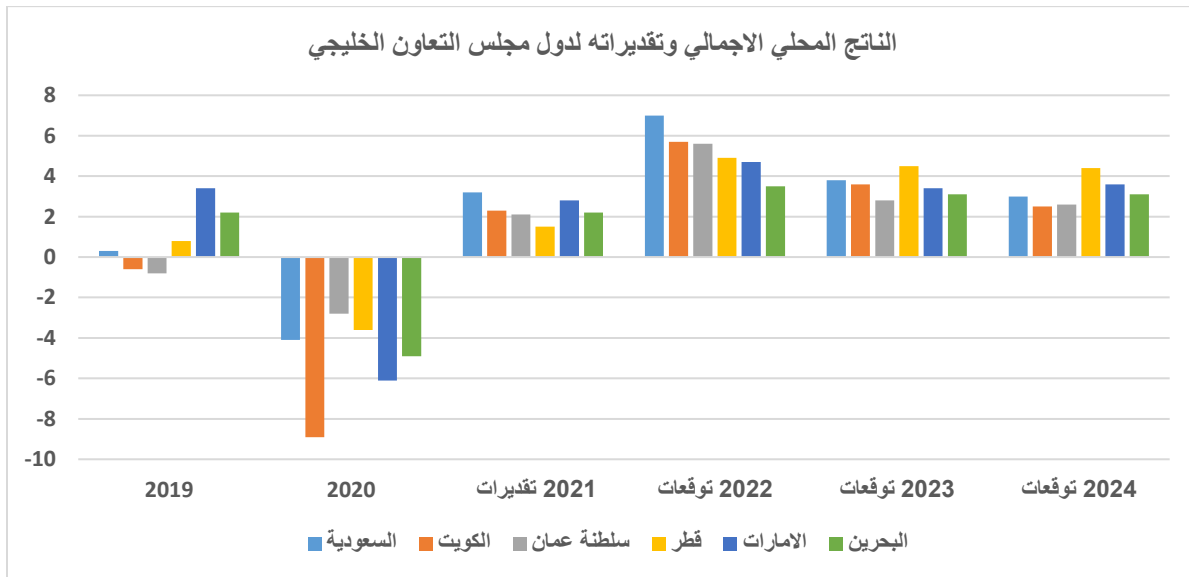
توقعات البنك الدولي لاقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- يتوقع البنك الدولي أن يصل معدل النمو في المنطقة 5.3% خلال عام 2022 (أسرع وتيرة نمو خلال 10 سنوات) ويعزى هذا الانتعاش إلى النمو القوي في البلدان المصدرة للنفط مدفوعاً بارتفاع الإيرادات النفطية بالإضافة إلى انحسار جزئي للآثار السلبية للجائحة في البلدان التي حققت نسب تلقيح مرتفعة.
- خفض البنك الدولي توقعاته لاقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.6% لعام 2023 و 3.2% لعام 2024.
- من المتوقع أن تحقق اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 5.9% في عام 2022 أي بزيادة 1.2 نقطة مئوية عما كان متوقعاً في بداية العام.
- خفض البنك الدولي توقعاته لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3.7% لعام 2023 و 3.2% لعام 2024.
- بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ساعد ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج في الحفاظ على تحقيق انتعاش قوي قابله ارتفاع في اسعار الغذاء وتكاليف الاقتراض، وفي دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفع الإنتاج اليومي من النفط في أبريل 2022 بنحو 3 ملايين برميل عما كان عليه في العام الماضي.
- في الامارات لا بد أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على المدى القريب وانحسار الجائحة حيث كانت الامارات سباقة بالاجراءات الاحترازية للتعافي والخروج من تبعات الجائحة، وأما على المدى المتوسط فستؤدي الاصلاحات المتعلقة بتعميق أسواق رأس المال وزيادة مرونة سوق العمل وتسريع وتيرة الابتكار التكنولوجي إلى دعم النمو.

- من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الاماراتي نمواً في عام 2022 يصل الى نحو 4.7% وذلك قبل تراجعته إلى 3.4% في 2023 ومعاودة نموه بنسبة 3.6% في 2024.
- في السعودية من المتوقع أن يؤدي النمو القوي في انتاج النفط بالاضافة الى تعافي القطاع غير النفطي الى دفع معد النمو خلال عام 2022 ليسجل 7% والذي يعتبر أعلى نمو خلال العشر سنوات الماضية وذلك قبل تراجعته إلى 3.8% في 2023 و3% في 2024.
- في إيران متوقع نمو الناتج الاجمالي بنسبة 3.7% في عام 2022 مدفوعاً بانحسار الجائحة وارتفاع اسعار النفط واحراز تقدم كبير في عملية التلقيح ضد كورونا، ولكن يتوقع تباطؤ النمو بعد ذلك الى 2.7% في 2023 و2.3% في 2024 نتيجة ضعف معالجة التحديات الهيكلية واستمرار ضعف الاستثمارات الثابتة.
- 8.8% نسبة النمو المتوقعة في اقتصاد العراق خلال عام 2022 مدفوعا بالانتعاش في قطاع النفط مع الإلغاء التدريجي للقيود على الإنتاج التي قررتها منظمة أوبك ومع ذلك يؤدي نقص امدادات الكهرباء المتفاقم من جراء الاختلالات في واردات الطاقة وقيود الطاقة الاستيعابية الى الحد من نمو القطاع غير النفطي.
- تواجه البلدان المصدرة للنفط من خارج دول المجلس عقبات عديدة أمام زيادة انتاج النفط فرغم الحاجة الماسة الى النقد الأجنبي في اليمن على سبيل المثال فقد أدى الصراع الذي طال أمده هناك إلى توقف عائدات التصدير من قطاع الهيدروكربونات بشكل شبه تام مما فاقمة الازمة الاقتصادية في اليمن.
- بالنسبة للدول المستوردة للنفط، فقد خرج الانتعاش الهش عن مساره بسبب ارتفاع اسعار الغذاء والطاقة وزيادة تكاليف الاقتراض وضعف الطلب الخارجي، ولا تزال تداعيات جائحة كوفيد 19 فيما يتعلق بفقدان الوظائف وارتفاع مستويات الدين قائمة. ففي مصر تباطأ النمو القوي الذي تحقق في النصف الأول من السنة المالية بشكل مفاجئاً في ظل تصاعد معدل التضخم نتيجة لارتفاع أسعار المستهلكين مما أدى إلى انخفاض دخل الأسر وضعف القدرة الشرائية والقدرة التنافسية للشركات المصرية.
- 4.1% نسبة النمو المتوقعة خلال 2022 في اقتصاد البلدان المستوردة للنفط بما يمثل تخفيضاً للتوقعات بواقع 0.5 نقطة مئوية وذلك قبل تسارعه إلى 4.4% في عام 2023.



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يونيو 2022 الصادر عن البنك الدولي.

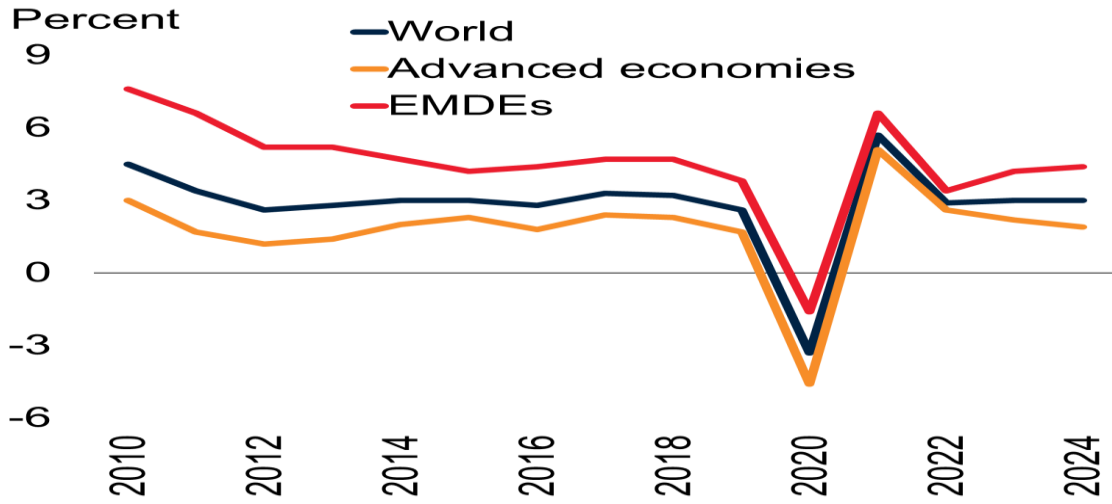


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يونيو 2022 الصادر عن البنك الدولي.

توقعات البنك الدولي لمعدلات التضخم العالمية

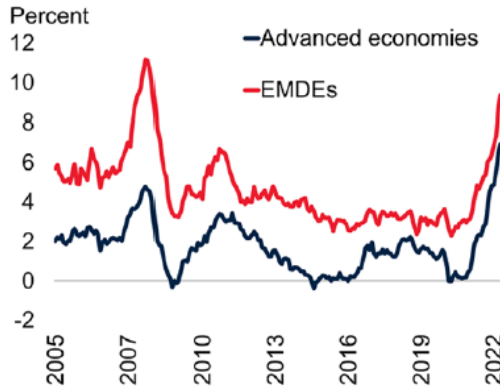
- منذ تفشي جائحة كورونا بين يناير وإبريل عام 2020 شهدت معدلات التضخم العالمي تقلباً مع عدم استقرار، وفي مايو 2020 بدأ التضخم العالمي في الانتعاش مع انتعاش أسعار النفط والغذاء بعد تخفيف عمليات الإغلاق التي تم إدخالها خلال الموجة الأولى من الوباء. تلا هذه الجائحة ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وانقطاع الإمدادات بسبب تجدد تفشي الوباء والقيود المفروضة على الحركة في الصين.
- تطلب التعافي من الركود التضخمي في سبعينيات القرن العشرين زيادات كبيرة في أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، وهو ما لعب دوراً بارزاً في إحداث سلسلة من الأزمات المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
- ارتفع المتوسط العالمي للتضخم العام لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 7.8٪ (على أساس سنوي) في أبريل 2022، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية وتعطل سلاسل التوريد وانخفاض العرض.
- تشير توقعات البنك الدولي الى احتمالية انخفاض معدلات التضخم العالمية خلال عامي 2023 / 2024 الى نحو 3٪، لكنه سيظل مرتفعاً حتى بعد تهدئة هذه الصدمات وتشديد السياسات النقدية بشكل أكبر.
- يحذر البنك الدولي من أنه إذا خرجت توقعات التضخم عن النطاق المستهدف، - كما حدث في سبعينيات القرن العشرين نتيجة لاستمرار ارتفاع التضخم وتكرار الصدمات التضخمية- فإن زيادات أسعار الفائدة المطلوبة لإعادة مستوى التضخم إلى النطاق المستهدف ستكون أكبر من الزيادات التي تتوقعها الأسواق المالية حالياً.
- شهدت معدلات التضخم تسارعاً في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وبلغ معدل التضخم الإجمالي في الأسواق الناشئة والبلدان النامية أكثر من 9.4٪ - وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008 - في حين أن التضخم في الاقتصادات المتقدمة وصل إلى 6.9٪ ويعتبر أعلى مستوى له منذ عام 2008.
- في ضوء هذه التطورات ارتفع خطر التضخم المصحوب بركود تضخم - مزيج من التضخم المرتفع وركود النمو الاقتصادي - جدير بالذكر إن التعافي من الركود التضخمي الواقع في سبعينيات القرن الماضي كان من خلال زيادات حادة في أسعار الفائدة من جانب البنوك المركزية ذات الاقتصادات المتقدمة الرئيسية لقمع التضخم، الذي تسبب في ركود عالمي وسلسلة من الأزمات المالية في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وفي حال اشتدت الضغوط التضخمية الحالية فمن المرجح أن تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تحديات حادة مرة أخرى بسبب توقعات التضخم الأقل ثباتاً، والضعف المالي المتزايد، وهذا يجعل من الأمور الملحة بالنسبة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية دعم هوامشها المالية والخارجية الوقائية وتقوية أطر سياستها النقدية وتنفيذ إصلاحات لتنشيط النمو.
- ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية بشكل كبير في تعطيل أسواق الطاقة العالمية وإلحاق الضرر بالاقتصاد العالمي ما أدى إلى ارتفاع الأسعار عبر مجموعة أوسع من السلع المرتبطة بالطاقة، وتشير التقديرات إلى أن الارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة يمكن أن يقلل الإنتاج العالمي بنسبة 0.8% بعد عامين.

معدلات التضخم خلال الفترة 2010-2024

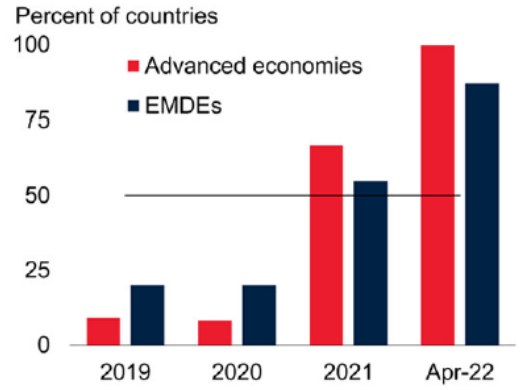


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يونيو 2022 الصادر عن البنك الدولي.

A. Monthly CPI inflation, year-on-year



B. Countries with inflation above target



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يونيو 2022 الصادر عن البنك الدولي.

السياسات المقترحة من قبل البنك الدولي للحد من ارتفاع معدلات التضخم

يوصي البنك الدولي واضعي السياسات في مختلف دول العالم بالحد من السياسات التشويهية مثل ضوابط الأسعار، وإعانات الدعم، وفرض الحظر على الصادرات، التي يمكن أن تفاقم الوضع السيئ الناجم عن الزيادة الأخيرة في أسعار السلع الأولية. وفي ضوء هذه البيئة الصعبة التي تتضمن ارتفاع مستويات التضخم، وضعف النمو، وتشديد الأوضاع المالية، فضلاً عن حيز التصرف المحدود المتاح من خلال سياسات المالية العامة، سيتعين على الحكومات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لصالح المساعدات الإغاثية الموجهة للفئات السكانية الأكثر احتياجاً.

وللحد من مخاطر ارتفاع معدلات التضخم العالمية يتوجب على صناع السياسات تبني تدابير هادفة ومؤثرة لتجنب أسوأ النتائج من خلال تركيز جهودهم في خمسة مجالات رئيسية:

أولاً: الحد من الضرر الذي لحق ويلحق بالأشخاص المتضررين من الحرب في أوكرانيا من خلال تنسيق الاستجابة للأزمة، بما في ذلك إيصال المساعدات الغذائية والطبية والمالية في حالات الطوارئ إلى المناطق التي مزقتها الحرب.

ثانياً: مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغذاء من خلال زيادة المعروض من السلع الأساسية للغذاء والطاقة في الأسواق بتجنب قيود التصدير والاستيراد ودعم شبكات الأمن الاجتماعي في أفقر الدول المعرضة لأكبر خطر بحدوث أزمة غذائية.

ثالثاً: تكثيف جهود تخفيف عبء الديون، فقد شكلت الديون أبرز نقاط الضعف بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل.

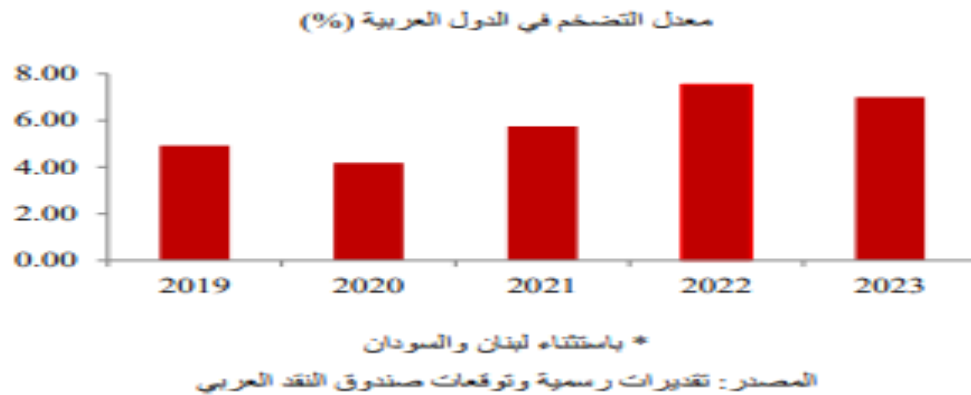
رابعاً: تعزيز الاستعداد الصحي والجهود المبذولة لاحتواء جائحة كورونا من خلال توسيع نطاق تغطية التطعيم في البلدان منخفضة الدخل ليكون أولوية عالمية.

خامساً: تسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة منخفضة الكربون من خلال ضخ الاستثمارات في شبكات الكهرباء ومصادر الطاقة النظيفة وزيادة كفاءة الطاقة. ويتوجب على صانعي السياسات الوطنية إنشاء أطر تنظيمية ذكية مناخياً وتعديل هياكل الحوافز وتعزيز لوائح استخدام الأراضي.

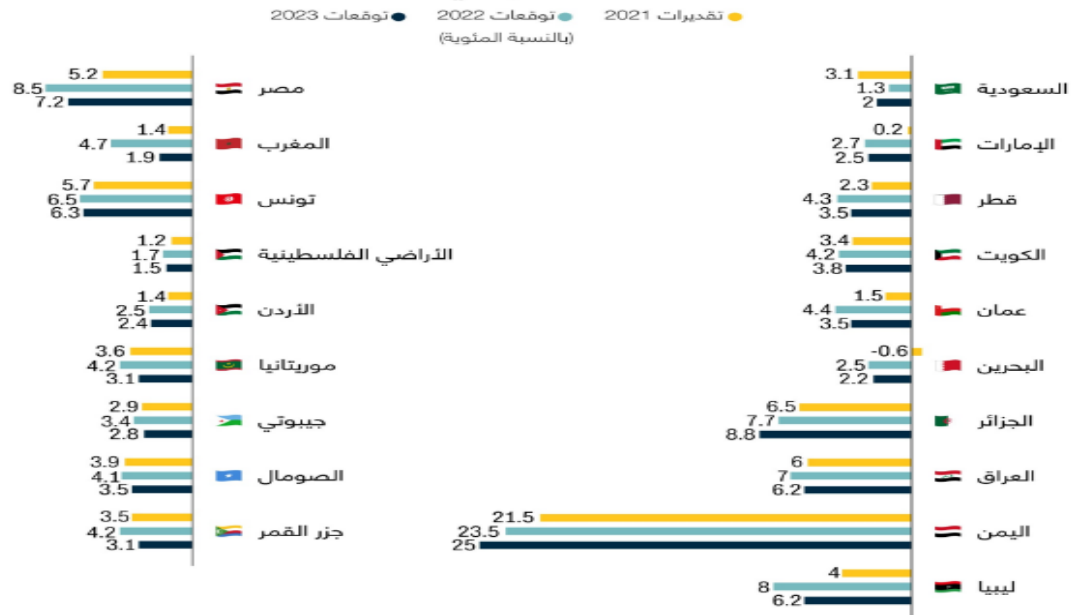
معدلات التضخم في الدول العربية

- وفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الصادر عن صندوق النقد العربي في أبريل 2022، فإن التوقعات تعكس ارتفاعاً في معدلات التضخم في الدول العربية لعام 2022، ويأتي ذلك نتيجة للتحديات المترتبة من سلاسل الإمداد الدولية، والارتفاعات المسجلة في أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة بالإضافة إلى رفع معدلات ضرائب الاستهلاك في بعض الدول العربية، والأثر الناتج عن انخفاض قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية، وتأثير عوامل تضخمية أخرى تختلف من دولة عربية لأخرى.
- يتوقع الصندوق أن يسجل متوسط معدل التضخم للدول العربية نحو 7.5% في عام 2022، مقارنة مع 5.7% في عام 2021، بينما من المتوقع تراجع معدل التضخم نسبياً في عام 2023 ليصل إلى 7.0%.
- يتوقع ارتفاع معدل نمو الاقتصادات العربية إلى نحو 5.0 في المائة في عام 2022 مدعوماً بالزيادة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، واستمرار حزم التحفيز المتبناه لدعم التعافي في الدول العربية.

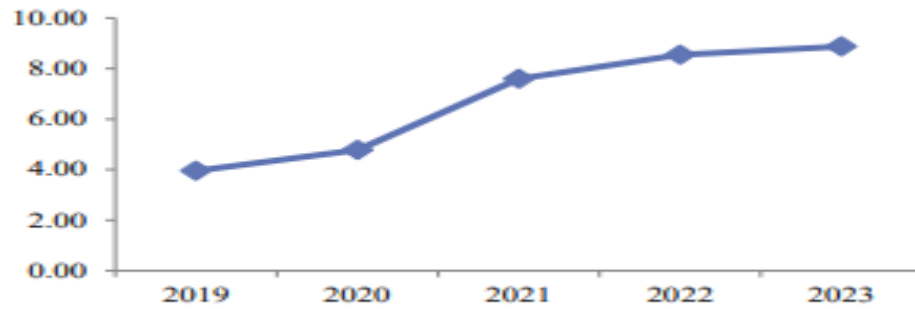
- من المتوقع ارتفاع معدل نمو اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط ليصل إلى 5.6 في المائة في عام 2022، مدفوعاً بوتيرة نمو قوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحدود 5.8 في المائة.
- توقع الصندوق أن تسجل الدول العربية المستوردة للنفط وتيرة نمو معتدلة بحدود 3.7 في المائة في عام 2022 بما يعكس التحديات التي تواجه هذه البلدان كنتيجة للتطورات الاقتصادية العالمية.
- من المتوقع أن تغلب الاتجاهات التقييدية على توجهات السياسة النقدية في الدول العربية خلال عامي 2022/2023 للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، واحتواء الضغوطات التضخمية الذي يعكس توجهات المصارف المركزية الدولية في ظل تبني عدد من الدول العربية لأنظمة سعر الصرف الثابت لاسيما مقابل الدولار الأمريكي، وتوجه مماثل من بعض الدول العربية التي تتبنى نظاماً مرناً للصرف لرفع الفائدة في ظل الارتفاع الأخير المسجل في معدلات التضخم، والضغوطات التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي نتيجة للتطورات العالمية الأخيرة. في المقابل، ستواصل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها على صعيد تطبيق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لدعم التعافي وتحفيز النشاط الاقتصادي، والتركيز على تبني عدد من الإصلاحات التي تستهدف تحقيق الاستقرار السعري والمالي، ودعم التحول الرقمي، بما يشمل جهود إصدار عملات رقمية، وترخيص البنوك الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة، لزيادة الشمول المالي.
- على صعيد مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط، يتوقع أن يسجل المستوى العام للأسعار خلال عام 2022 زيادة قدرها حوالي 8.5% كنتيجة لتوقع ارتفاع معدل التضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى
- على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع أن يتأثر معدل التضخم ببعض دول المجموعة بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط والغذاء، كما يتأثر بقيام بعض دول المجموعة بزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة أو البدء في العمل بها. وعليه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم بدول المجموعة حوالي 2.2 في المائة خلال عام 2022 بينما يتوقع ارتفاعه إلى 2.4% خلال عام 2023.
- تشير توقعات وتقديرات الصندوق أن معدل التضخم في دولة الامارات خلال عام 2021 كان من أقل معدلات التضخم في دول المجلس وقدر بنحو 0.2% بينما يتوقع ان يصل إلى حوالي 2.7% خلال عام 2022، لينخفض إلى 2.5% خلال عام 2023.



معدلات التضخم في الدول العربية

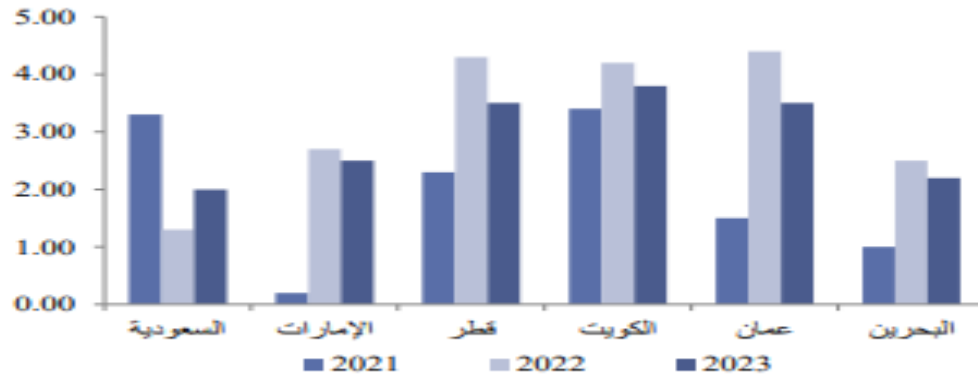


معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنقطة (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

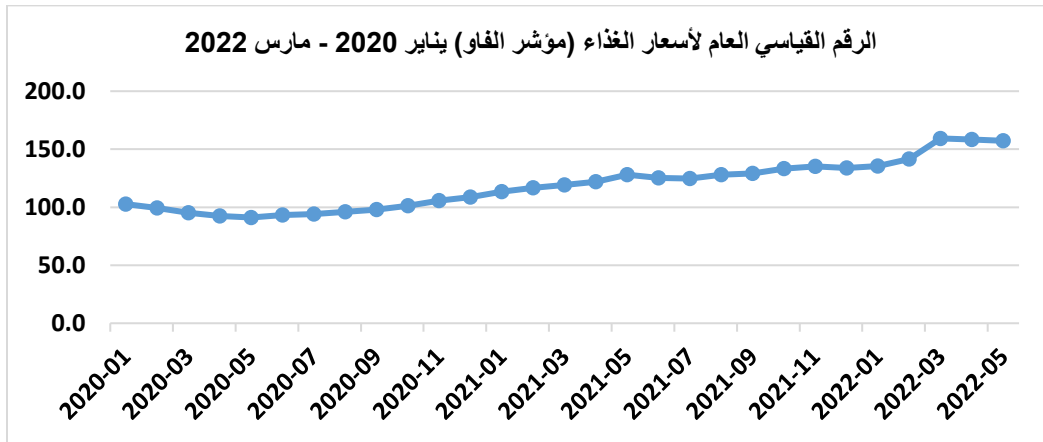
معدل التضخم: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)

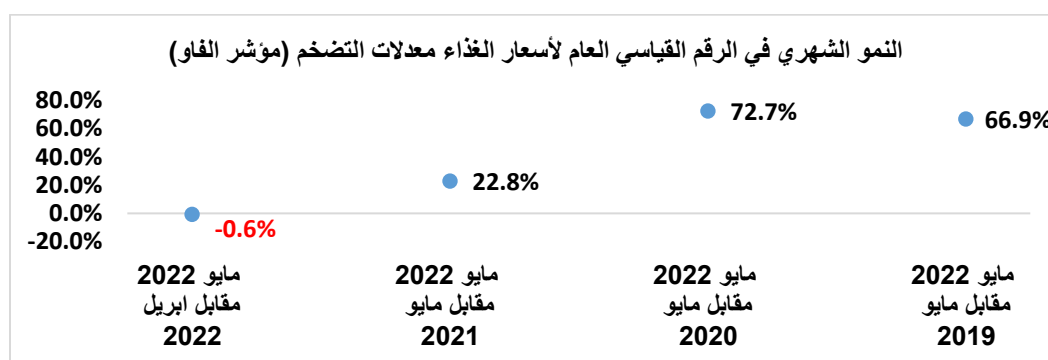
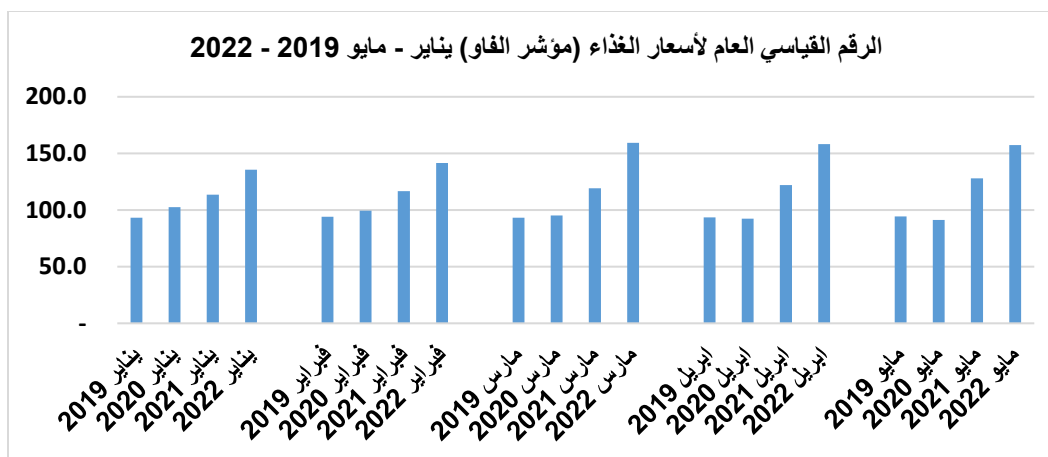


المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

الرقم القياسي العام لأسعار الغذاء (مؤشر الفاو)

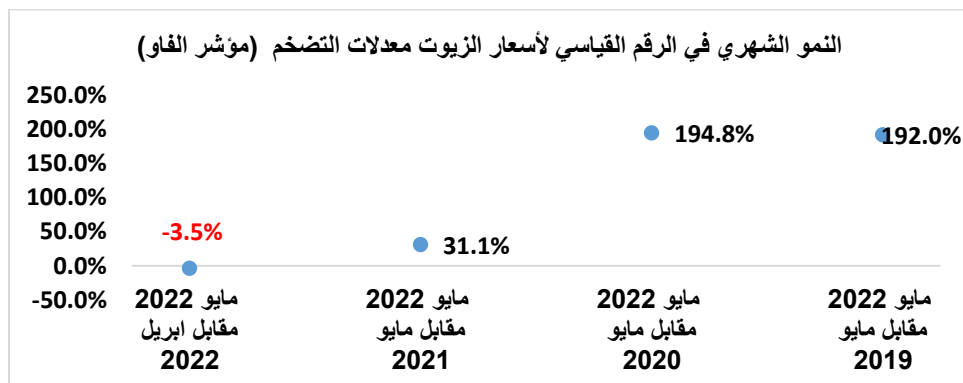
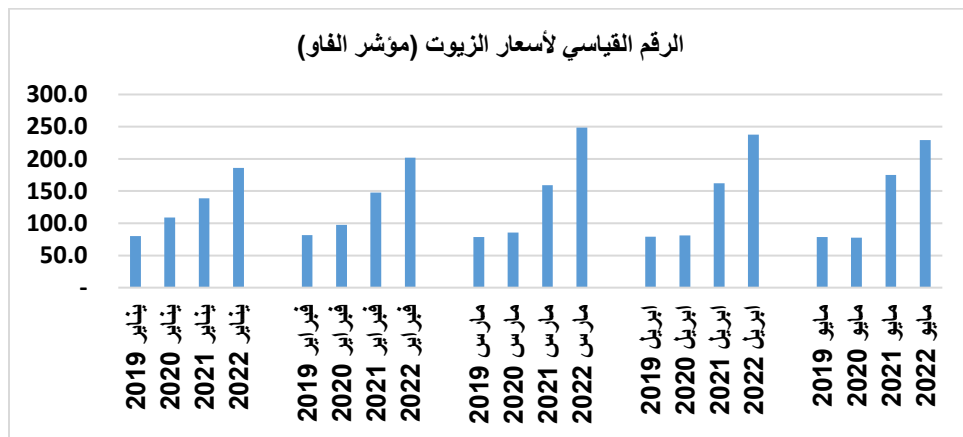
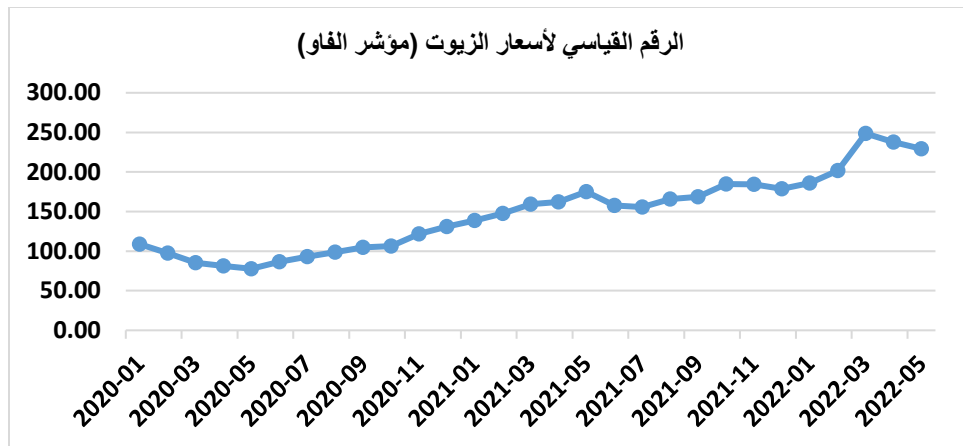
- بلغ متوسط المؤشر العام لمنظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 157.4 نقطة في مايو 2022 حيث تراجع بمقدار (0.9 نقطة) أي بانخفاض 0.6% عما كان عليه في أبريل 2022، أي بانخفاض للشهر الثاني على التوالي (أبريل + مايو)، وإن كان لا يزال أعلى من قيمته خلال الشهر نفسه من العام الماضي وبنسبة 22.8%. وكان التراجع في شهر مايو نتيجة التراجع في مؤشري أسعار الزيوت النباتية والألبان في حين تراجع أيضًا مؤشر أسعار السكر ولو بقدر أقل. وفي هذه الأثناء، ارتفع مؤشر أسعار الحبوب واللحوم.
- بلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 158.5 نقطة في أبريل 2022، أي بانخفاض قدره 0.8 في المائة عن مستواه الأعلى على الإطلاق الذي سجله في مارس.
- سجل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء رقما قياسيا جديدا بلغ 159.3 نقطة في مارس 2022 بزيادة 12.6% عن فبراير 2022 (141.4 نقطة) أي بمعدل تضخم بأسعار الغذاء بشكل عام بنسبة 12.6%، حيث أدت الحرب في أوكرانيا إلى انخفاض الإمدادات واستمرار ارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة في التأثير. جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية من الأغذية مثل الزيوت والحبوب والسكر واللحوم والألبان بنسب ارتفاع متفاوتة.
- إرتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء بنسبة 33.6% خلال مارس 2022 مقابل مارس 2021 وبنسبة زيادة بلغت نحو 71% مقارنة في مارس من عام 2019.





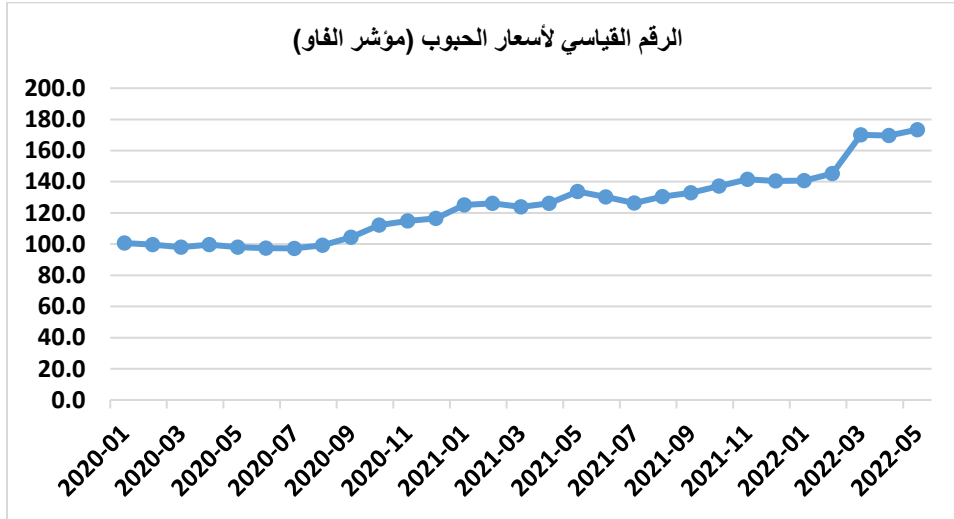
الرقم القياسي لأسعار الزيوت النباتية

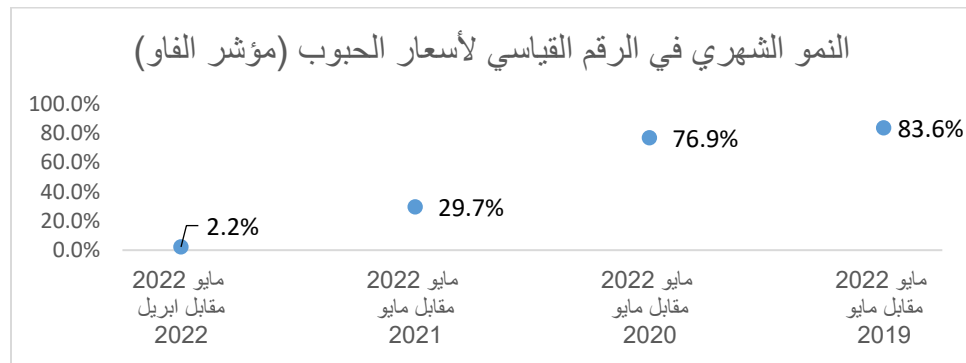
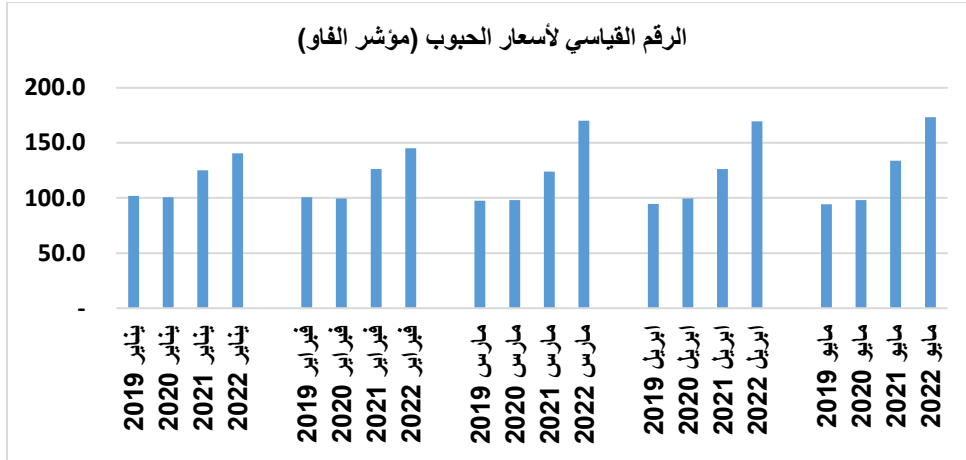
- بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار الزيوت النباتية 229.3 نقطة في مايو 2022، أي بتراجع قدره 8.3 نقاط وبنسبة 3.5% عن شهر أبريل 2022، ولكنه بقي مع ذلك أعلى بشكل ملحوظ من مستواه المسجل قبل عام. ويعكس التراجع الشهري بشكل أساسي انخفاض أسعار زيوت النخيل ودوار الشمس والصويا وبذور اللفت. جراء تقنين الطلب، ورفع الحظر قصير المدى الذي فرضته إندونيسيا على زيوت النخيل.
- انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية بنسبة 5.7% في أبريل 2022 مقابل مارس، منتقضا تقريبا ثلث الزيادة المسجلة في مارس، حيث أدى تقنين الطلب إلى خفض أسعار زيت النخيل ودوار الشمس وفول الصويا. والواقع أن انعدام اليقين المحيط بتوفر كميات مخصصة للتصدير إلى خارج إندونيسيا، وهي المصدر الأول في العالم لزيت النخيل، قد تمكن من احتواء مزيد من الهبوط في الأسعار الدولية.
- سجل مؤشر الفاو لأسعار الزيوت رقما قياسيا جديدا بلغ 248.6 نقطة في مارس 2022 بزيادة (معدل تضخم) 23.2% عن فبراير 2022 (201.7 نقطة) وبنسبة 56.1% مقابل مارس 2021 وبنسبة زيادة بلغت نحو 217% مقارنة في مارس من عام 2019. جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار زيت عباد الشمس والنخيل والصويا وزيت بذور اللفت.



الرقم القياسي لأسعار الحبوب

- بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 173.4 نقطة في مايو 2022 أي بارتفاع قدره 3.7 نقاط (2.2 في المائة) مقارنة بما كان عليه في إبريل وبمقدار 39.7 نقاط (29.7 في المائة) أعلى من قيمته المسجلة في مايو 2021.
- انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب بشكل طفيف بلغ 0.7 نقطة في أبريل 2022 وذلك جزاء تراجع بنسبة 3.0% في الأسعار العالمية للذرة. بينما ارتفعت الأسعار الدولية للقمح بفعل تأثيرها الشديد باستمرار تعطل الموانئ في أوكرانيا والتخوف من أحوال المحاصيل في الولايات المتحدة الأمريكية كما ارتفعت الأسعار الدولية للأرز بنسبة 2.3% عن المستويات التي سجلتها في مارس مدعومة بالطلب القوي من جانب الصين.
- سجل مؤشر الفاو لأسعار الحبوب رقما قياسيا جديدا بلغ 170.1 نقطة في مارس 2022 بزيادة (معدل تضخم) 17.1% عن فبراير 2022 (145.3 نقطة). بسبب ارتفاع أسعار القمح والحبوب الخشنة.
- كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الحبوب بنسبة 37.3% خلال مارس 2022 مقابل مارس 2021 وبنسبة زيادة بلغت نحو 74.5% مقارنة في مارس من عام 2019.



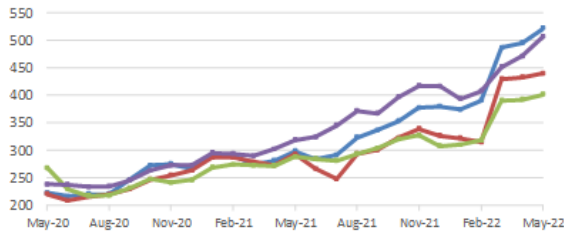


ارتفاع على المستوى الدولي في أسعار القمح والأرز العالمية خلال مايو 2022 مقابل انخفاض أسعار الحبوب الخشنة

- ارتفعت الأسعار الدولية للقمح للشهر الرابع على التوالي أي بارتفاع نسبته 5.6 في المائة في مايو 2022 وكانت الزيادة الحادة في أسعار القمح نتيجة الحظر على الصادرات الذي أعلنته الهند في ظل مخاوف من أحوال المحاصيل في عدد من البلدان المصدرة الرئيسية، إضافة إلى تراجع توقعات الإنتاج في أوكرانيا بسبب الحرب.
- تراجعت الأسعار الدولية للحبوب الخشنة بنسبة 2.1 في المائة في شهر مايو 2022 مقابل ابريل ولكنها بقيت أعلى بنسبة 18.1 في المائة من قيمتها المسجلة في مايو قبل سنة.
- في حين أنّ تأثيرات ارتفاع الأسعار في أسواق القمح والمخاوف إزاء أحوال المحاصيل في الاتحاد الأوروبي أدت إلى ارتفاع أسعار الشعير بنسبة 1.9 في المائة.

International wheat prices

United States dollar per tonne



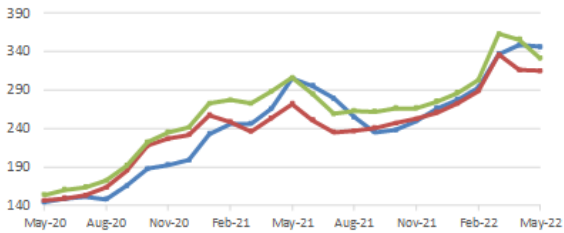
Source: International Grains Council.

	Latest Price May-22	Percent Change 1M 3M 1Y
US (Gulf), Wheat (US No. 2, Hard Red Winter)	521.41	5.2 33.5 74.7
EU (France), Wheat (grade 1)	439.91	1.6 39.5 49.9
Australia (Eastern States), Wheat (ASW)	401.41	2.3 26.3 39.1
Canada (St Lawrence), Wheat (CWRS)	506.50	7.5 24.2 59.0

- أدى التحسن الطفيف في أحوال المحاصيل في الولايات المتحدة الأمريكية والإمدادات الموسمية من الأرجنتين وبدء موسم الحصاد الرئيسي الوشيك للذرة في البرازيل إلى تراجع أسعار الذرة خلال مايو 2022 بنسبة 3.0 في المائة مقارنة في أبريل 2022؛ ولكنها بقيت مع ذلك أعلى بنسبة 12.9 في المائة مما كانت عليه في مايو 2021. وفي المقابل انخفضت بدورها الأسعار الدولية للذرة الرفيعة خلال شهر مايو بنسبة 3.1 في المائة.

International maize prices

United States dollar per tonne



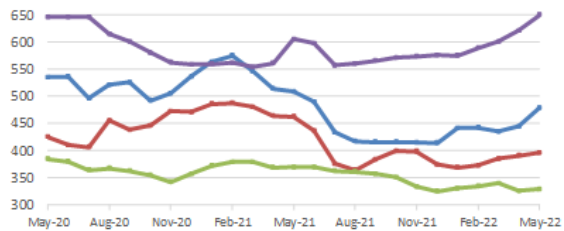
Sources: USDA; International Grains Council.

	Latest Price May-22	Percent Change 1M 3M 1Y
US (Gulf), Maize (US No. 2, Yellow)	346.00	-0.7 18.1 13.6
Argentina, Maize (Argentina, Up River, f.o.b.)	314.55	-0.4 9.1 15.7
Brazil (Paranagua), Maize (feed)	330.77	-7.0 9.3 8.3

- ارتفع مؤشر الفاو لجميع أسعار الأرز للشهر الخامس على التوالي في مايو 2022 ليصل إلى 109.2 نقطة بزيادة بلغت نسبتها 3.5 في المائة عن أبريل 2022 وبنسبة 1.2 في المائة فقط عن مستواه في مايو 2021.

International rice prices

United States dollar per tonne

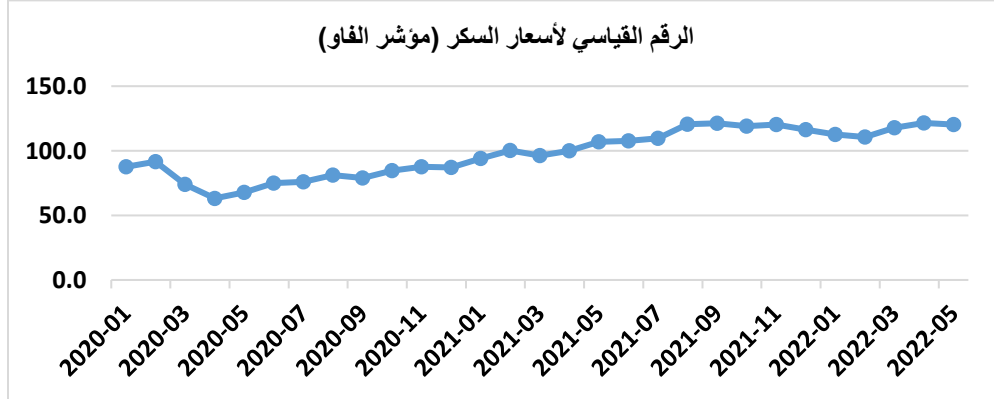


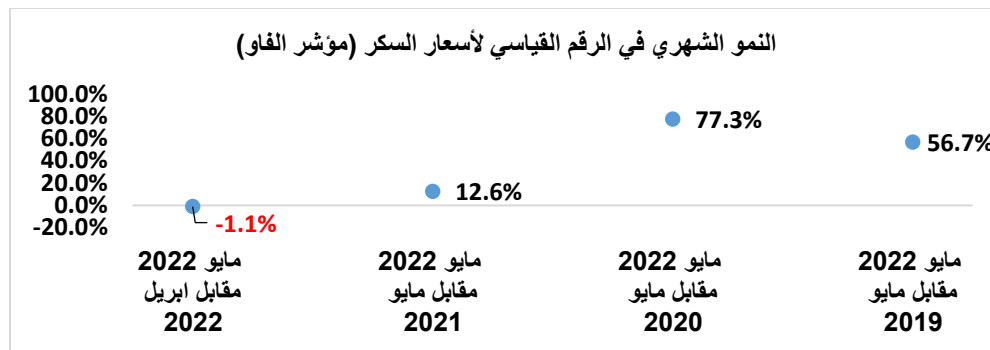
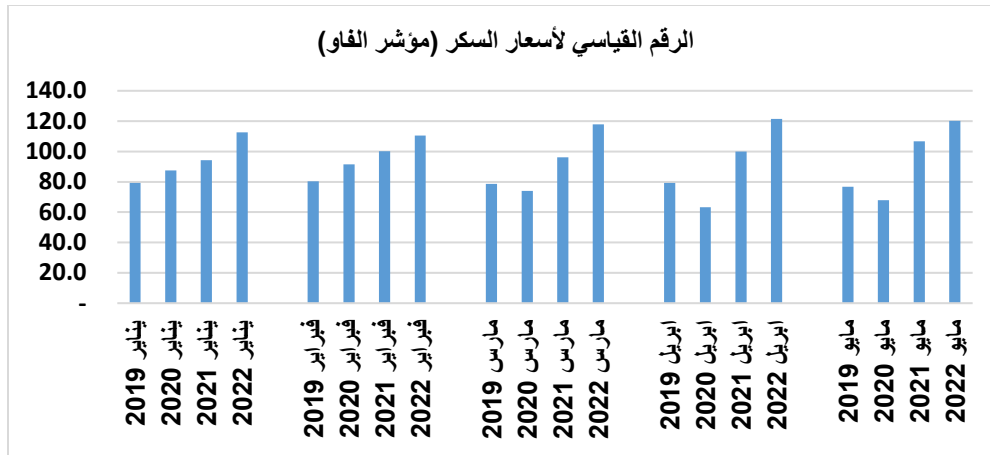
Sources: Thai Rice Exporters Association; FAO rice price update.

	Latest Price May-22	Percent Change 1M 3M 1Y
Thailand (Bangkok), Rice (Thai 100% B)	479.25	7.8 8.3 -5.8
Viet Nam, Rice (25% broken)	396.50	1.4 6.4 -14.3
India, Rice (25% broken)	329.25	1.0 -1.6 -11.0
US, Rice (US Long Grain 2.4%)	650.00	4.7 10.4 7.4

الرقم القياسي لأسعار السكر

- بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار السكر 120.3 نقطة في مايو 2022 أي بانخفاض قدره 1.3 نقاط وبنسبة انكماش 1.1% عما كان عليه في أبريل 2022، وهو أول تراجع بعد الزيادات الحادة التي سجّلت خلال الشهرين الماضيين (كما هي موضحة أدناه). وكان التراجع الشهري الأخير في الأسعار الدولية للسكر ناجمًا عن الطلب العالمي المحدود على الواردات والتوقعات الجيدة بشأن الكميات المتوافرة عالميًا خاصة بفضل المحصول الوافر في الهند. وأدّى ضعف الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار الإيثانول إلى ممارسة ضغط إضافي لخفض الأسعار العالمية للسكر. غير أنّ أوجه عدم اليقين إزاء حصيلة الموسم الحالي في البرازيل -أكبر مصدر للسكر في العالم- قد حالت دون حدوث تراجع ملحوظ في الأسعار.
- ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر بنسبة 3.3% في أبريل 2022 مقابل مارس، مدعومًا بارتفاع أسعار الإيثانول والقلق إزاء الانطلاقة البطيئة لموسم الحصاد لعام 2022 في البرازيل، أكبر مصدر للسكر في العالم.
- سجل مؤشر الفاو لأسعار السكر رقمًا قياسيًا جديدًا بلغ 117.9 نقطة في مارس 2022 بزيادة (معدل تضخم) 6.7% عن فبراير 2022 (110.5 نقطة). حيث أدت الزيادة الحادة في أسعار النفط الخام إلى زيادة التوقعات باستخدام قصب السكر لإنتاج الإيثانول.
- كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار السكر بنسبة 22.6% خلال مارس 2022 مقابل مارس 2021 وبنسبة زيادة بلغت نحو 49.9% مقارنة في مارس من عام 2019.





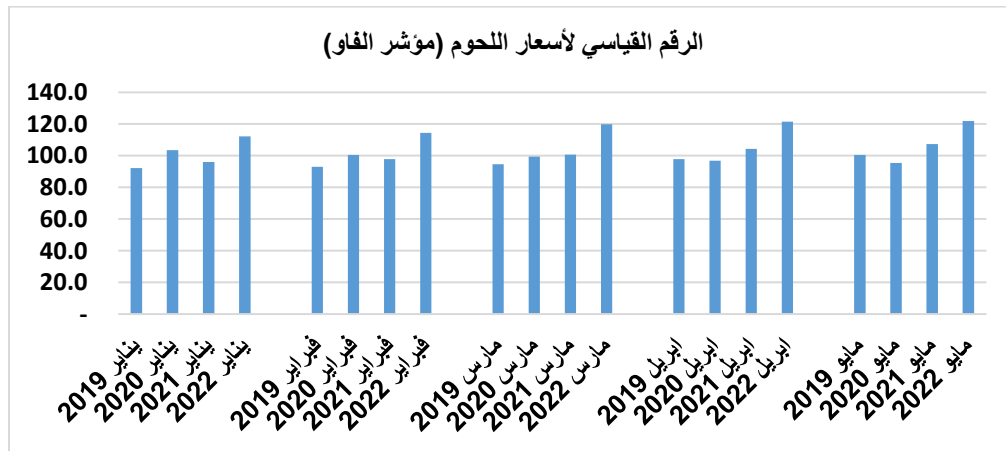
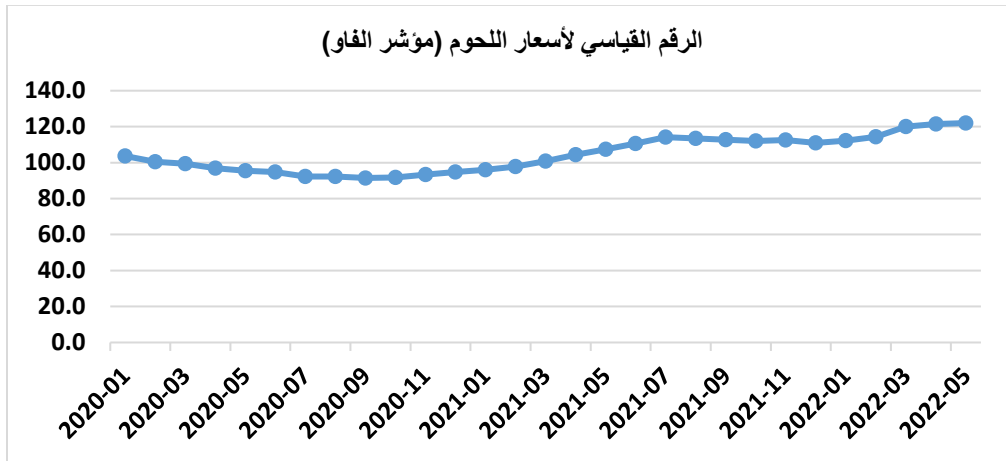
الرقم القياسي لأسعار اللحوم

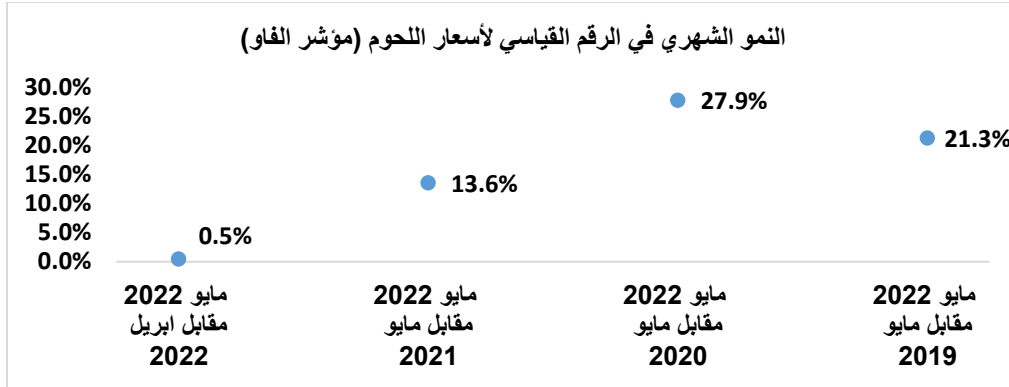
- بلغ متوسط مؤشر أسعار منظمة الفاو للحوم² 122.0 نقطة في مايو 2022 أي بارتفاع قدره 0.6 نقاط (0.5 في المائة) عما كان عليه في أبريل 2022، مسجلاً بذلك أعلى مستوى جديد له على الإطلاق، وذلك بفعل الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للحوم الدواجن، مما عوّض عن تراجع أسعار لحوم الخنزير والأغنام.
- خلال شهر مايو 2022 ارتفعت أسعار لحوم الدواجن، ما عكس استمرار الاختلالات في سلسلة الإمداد في أوكرانيا وحالات إنفلونزا الطيور المسجلة في الآونة الأخيرة، في ظلّ الارتفاع الكبير في الطلب في أوروبا والشرق الأوسط. وفي هذه الأثناء، حافظت الأسعار الدولية للحوم الأبقار على استقرارها حيث كانت الإمدادات من كل من البرازيل وأوقيانوسيا كافية لتلبية الطلب العالمي المرتفع باستمرار. وفي المقابل، انخفضت الأسعار العالمية لأسعار لحوم الخنزير في ظلّ توفر كميات كبيرة للتصدير، خاصة في أوروبا الغربية، وانكماش الطلب

² خلافاً لساتر مجموعات السلع، لا تكون معظم الأسعار المستخدمة في حساب مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم متاحة في الوقت الذي يُحسب ويُنشر فيه مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء، وبالتالي تُشتق قيمة مؤشر أسعار اللحوم للأشهر الأخيرة من خليط من الأسعار المتوقعة والملاحظة. ويمكن أن يتطوّر ذلك في بعض الأحيان تعديلات كبيرة في القيمة النهائية لمؤشر المنظمة لأسعار اللحوم، ويمكن أن يؤثر ذلك بدوره على قيمة مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء.

الداخلي وتوقعات الإفراج عن لحوم الخنزير من خطة المعونة للتخزين الخاص التي أطلقتها المفوضية الأوروبية. وتراجعت بدورها الأسعار الدولية للحوم الغنم، بما عكس تأثير حركة العملات.

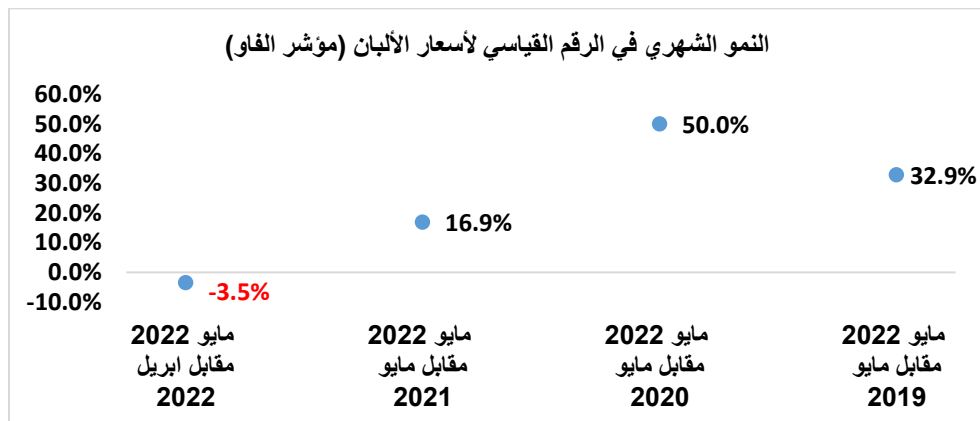
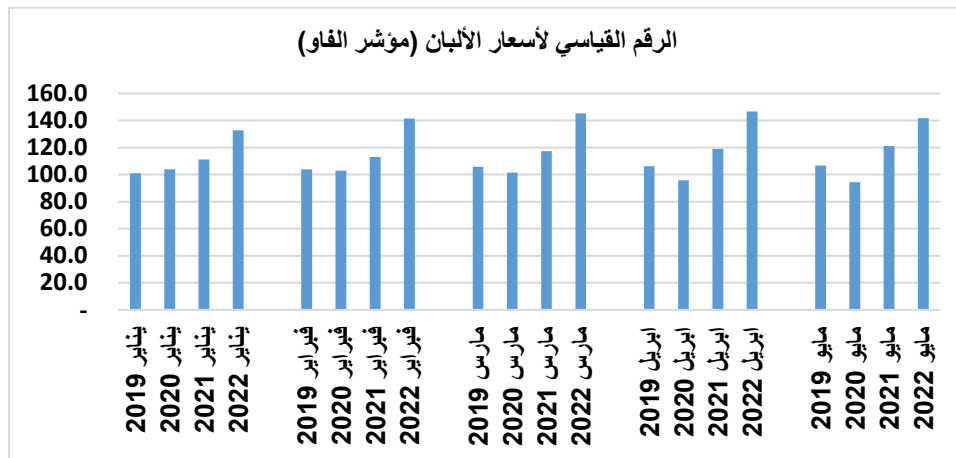
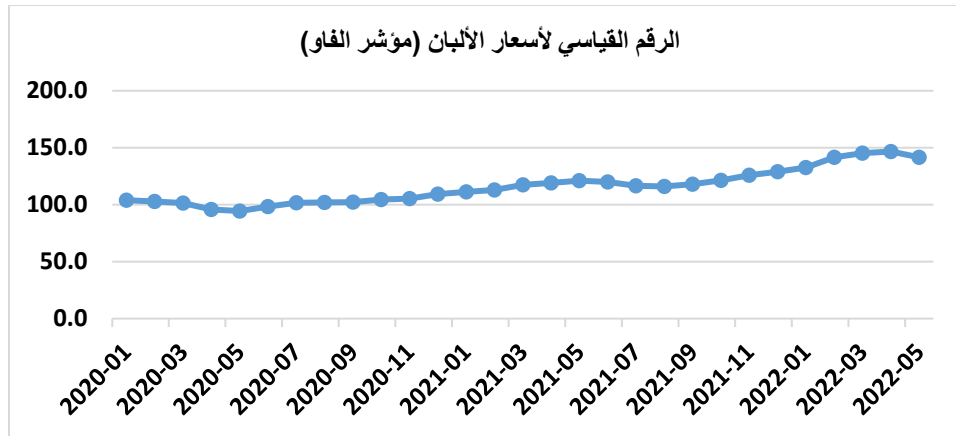
- في إبريل 2022 مقابل مارس ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم بنسبة 2.2%، مسجلاً مستوى مرتفعاً قياسياً جديداً، مع زيادة أسعار لحوم الدواجن والخنزير والأبقار كما وتأثرت أسعار لحوم الدواجن بتعثر الصادرات من أوكرانيا وبزيادة نفشي أنفلونزا الطيور في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. وعلى النقيض من ذلك، فقد تراجع متوسط أسعار لحوم الأغنام بشكل هامشي.
- سجل مؤشر الفاو لأسعار اللحوم رقماً قياسياً جديداً بلغ 120 نقطة في مارس 2022 بزيادة (معدل تضخم) 4.8% عن فبراير 2022 (114.5 نقطة). بسبب ارتفاع أسعار لحوم الخنازير لأعلى مستوى منذ عام 1995 بسبب نقص الإمدادات في أوروبا الغربية وزيادة الطلب الداخلي.
- كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار اللحوم بنسبة 19% خلال مارس 2022 مقابل مارس 2021 وبنسبة زيادة بلغت نحو 26.9% مقارنة في مارس من عام 2019.





الرقم القياسي لأسعار منتجات الألبان

- بلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الألبان 141.6 نقطة في مايو 2022 بتراجع قدره 5.1 نقطة (3.5 في المائة) عما كان عليه في أبريل 2022، وهو أول تراجع بعد زيادات لثمانية أشهر على التوالي، وإن كان لا يزال أعلى بمقدار 20.5 نقاط (16.9 في المائة) عن مستواه في مايو 2021. وتراجعت الأسعار العالمية لجميع منتجات الحليب، حيث سجل الحليب المجفف أكبر انخفاض، وذلك بفعل تراجع اهتمام الشارين في ظلّ عدم اليقين السائد في الأسواق نتيجة استمرار الإقفال العام في الصين، رغم تواصل انكماش الإمدادات العالمية. وسجلت أيضًا أسعار الزبدة انخفاضًا ملحوظًا بفعل تراجع الطلب على الواردات بالتزامن مع تحسّن الإمدادات بعض الشيء من أوقيانوسيا وعمليات البيع الداخلية المحدودة في أوروبا.
- ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار منتجات الألبان بنسبة 0.9% خلال شهر إبريل 2022 عن الشهر الماضي، على خلفية الانكماش المستمر للإمدادات العالمية، حيث بقي إنتاج الحليب في أوروبا الغربية وأوسيانيا ما دون مستوياته الموسمية. وكان ارتفاع الأسعار العالمية للزبدة هو الأعلى حيث تأثرت الأسعار بالارتفاع الحاد في الطلب المرتبط بالنقص الحالي لزيت دوار الشمس والسمن النباتي.
- سجل مؤشر الفاو لأسعار منتجات الألبان رقما قياسيا جديدا بلغ 145.2 نقطة في مارس 2022 بزيادة (معدل تضخم) 2.6% عن فبراير 2022 (141.5 نقطة). بسبب عدم كفاية إنتاج الحليب في غرب أوروبا وأوقيانوسيا.
- كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار منتجات الألبان بنسبة 23.6% خلال مارس 2022 مقابل مارس 2021 وبنسبة زيادة بلغت نحو 37.4% مقارنة في مارس من عام 2019.



توقعات منظمة الأغذية والزراعة الفاو يونيو 2022

- تشير آخر التقديرات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (يونيو 2022) إلى زيادة قدرها 0.9 في المائة في الإنتاج العالمي للحبوب في عام 2021، تُعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع محصول الذرة. ومن المقدر أيضًا أن يزداد استخدام الحبوب في 2022/2021 بنسبة 1.1 في المائة بفعل توسع استهلاك الأغذية (لا سيما القمح والأرز).
- استنادًا إلى تقديرات إنتاج الحبوب واستخدامها على مستوى العالم، سوف تشهد مخزونات الحبوب في نهاية المواسم في عام 2022 ارتفاعًا إلى أعلى من مستوياتها عند بداية الموسم وإن كانت ستبقى دون المستوى القياسي المسجل في 2018/2019.
- تشير تقديرات المنظمة إلى أنَّ التجارة العالمية من الحبوب في 2022/2021 ستكون دون المستوى القياسي المسجل في 2020/2021، وذلك بشكل رئيسي بسبب التراجع المتوقع في التجارة العالمية للذرة انعكاسًا للاختلالات الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية.
- بالنظر إلى موسم 2022/2023، تشير توقعات إنتاج الحبوب في عام 2022 إلى احتمال حدوث تراجع سيكون الأعلى خلال الأربعة سنوات الماضية.
- استنادًا إلى أحوال المحاصيل الموجودة بالفعل في الميدان والمساحات التي ستتم زراعتها والتي لم تبدأ بعد عملية البذر فيها، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من الحبوب في 2022 إلى 2 784 مليون طنٍّ أي بتراجع قدره 16 مليون طنٍّ عن الإنتاج القياسي المقدر لعام 2021.
- من المتوقع أن تسجل الذرة من بين سائر الحبوب الرئيسية أكبر تراجع خلال 2022، يليها القمح والأرز، وفي المقابل من المتوقع أن تزداد المحاصيل العالمية من الشعير والذرة الرفيعة في عام 2022.
- تشير توقعات المنظمة أيضًا إلى احتمال تراجع الاستخدام العالمي للحبوب في 2022/2023 بنسبة 0.1% مقارنة بالمستوى المقدر للفترة 2022/2021، ليصل إلى 2 788 مليون طنٍّ. وسيكون هذا الانكماش المتوقع هو الأول منذ عشرين عامًا.
- استنادًا إلى التوقعات الأولية للمنظمة بشأن الإنتاج العالمي للحبوب في 2022 واستخدامها في 2022/2023، لن يكون محصول الحبوب كافيًا لتلبية الاحتياجات المتوقعة على صعيد الاستهلاك، ما سيفضي إلى انكماش بنسبة 0.4 في المائة في المخزونات العالمية للحبوب مقارنة بمستوياتها عند بداية الموسم، وصولاً إلى 847 مليون طنٍّ.
- بالنظر إلى المستويات الحالية للاستهلاك وإلى التوقعات الخاصة بالمخزونات، سوف تنخفض المخزونات العالمية للحبوب إلى الاستهلاك من 30.5 في المائة في الموسم 2022/2021 إلى 29.6 في المائة في

2023/2022 وهو أدنى مستوى منذ 2014/2013 وإن كان لا يزال أعلى بكثير من أدنى مستوى قياسي له وقدره 21.4 في المائة خلال الموسم 2008/2007.

- من المتوقع انخفاض التجارة العالمية من الحبوب إلى أدنى مستوى لها خلال ثلاث سنوات حيث ستبلغ نحو 463 مليون طنّ تقريباً، أي أدنى بنسبة 2.6 في المائة من مستواها في 2022/2021. ويعكس هذا التراجع المتوقع احتمال حدوث انكماش في التجارة العالمية من الحبوب الخشنة والقمح، في ظلّ بقاء التوقعات الخاصة بالأرز إيجابية.

معدلات التضخم في دولة الامارات

معدلات التضخم الربع سنوية في دولة الامارات

- إن معظم الدول على مستوى العالم تجتاحتها موجة من ارتفاع معدلات التضخم، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط والتداعيات الاقتصادية للأزمة الروسية - الأوكرانية الراهنة، ورغم ذلك فإن التضخم في دولة الامارات للربع الأول من عام 2022 ما زال ضمن أقل المعدلات عالمياً وفي منأى عن تلك الارتفاعات التي تجتاح معظم الاقتصادات حول العالم.
- حلت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً في استقرار معدلات التضخم وذلك وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية لعام 2022، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا.
- أخذ معدل التضخم في دولة الامارات إتجاها عاما بالتصاعد خلال الربع السنوي من الاعوام 2020-2022، فبعد ما كان هناك انكماش خلال الربعين الاول والثاني من عام 2021 على التوالي -1.65%، -0.48%، بدأ يظهر واضحاً تضخم في اسعار انفاق المستهلكين لترتفع معدلات التضخم من 0.57% خلال الربع الثالث 2021 مرتفعة ايضاً خلال الربع الرابع 2021 الى ما نسبته 2.31%.
- خلال الربع الأول من عام 2022 بلغ معدل تضخم أسعار المستهلكين في الإمارات نحو 3.35%، والتي أظهرت ارتفاع الرقم القياسي العام إلى 102.70 نقطة خلال الفترة من يناير وحتى مارس 2022، مقابل نحو 99.37 نقطة في الفترة ذاتها من عام 2021. بحسب بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
- جاء ارتفاع معدل التضخم العام خلال الربع الأول 2022 نتيجة ارتفاع في الانفاق المستهلكين لـ 11 مجموعة إنفاق رئيسية وهي:
 - النقل وهي الأكثر ارتفاعاً بنسبة تضخم 22% (تشكل 12.7% من وزن ومؤشر إنفاق المستهلك).
 - مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة تضخم 6.87% (بوزن 4.6%).
 - مجموعة الطعام والمشروبات بنسبة تضخم 5.4% (بوزن 12%).

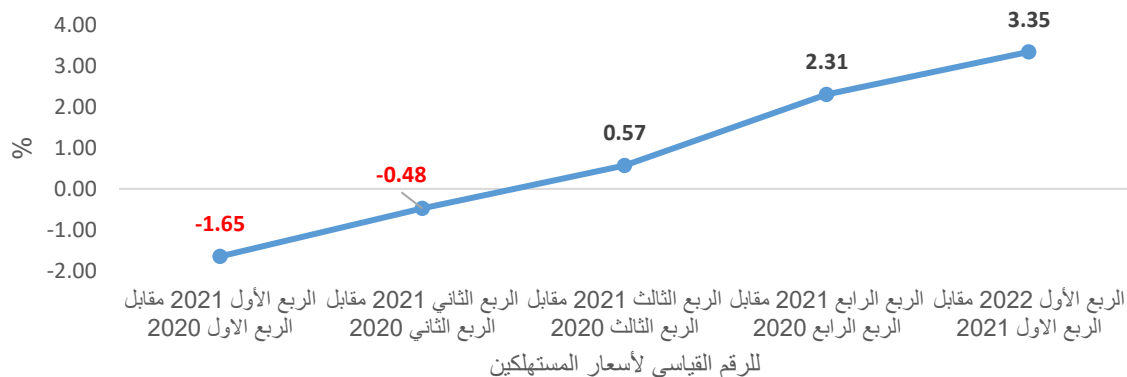
- التبغ بنسبة تضخم 4.07% (بوزن 0.2%).
 - الملابس والأحذية بنسبة تضخم 2.72% (بوزن 5.2%).
 - الاتصالات بنسبة تضخم 2.26% (بوزن 5.9%).
 - الأثاث والمفروشات والأدوات المنزلية وإصلاحها بنسبة تضخم 2.10% (بوزن 5.1%).
 - الصحة بنسبة تضخم 1.99% (بوزن 2.2%).
 - السلع والخدمات المتنوعة 1% (بوزن 4.9%).
 - خدمات التعليم 0.87% (بوزن 7.6%).
 - الترفيه والثقافة 0.55% (بوزن 3.1%).
- وفي المقابل انخفضت أسعار مجموعتي إنفاق رئيسيتين، هما :

- السكن والمياه والكهرباء والغاز المنزلي والتي تشكل الوزن الأكبر من مؤشر إنفاق المستهلك في الدولة (35.1% من وزن المؤشر) انخفضت (انكمشت) بنسبة 2%.
- الخدمات المنزلية التي تمثل (1.3% من وزن المؤشر) انخفضت (انكمشت) بنسبة 1.72%.

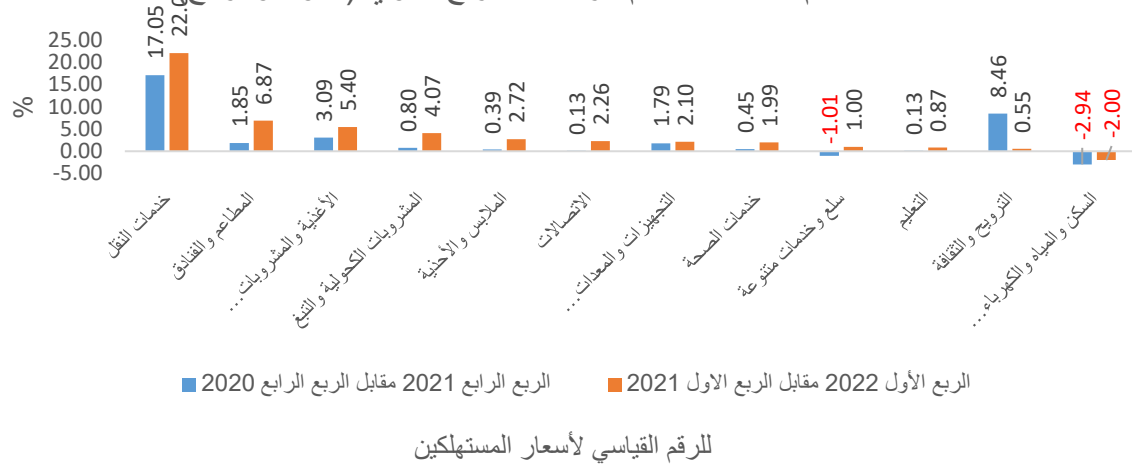
بعمل مقارنات بسيطة في معدلات التضخم الربع سنوية لمجموعات السلع والخدمات يلاحظ التالي:

- خدمات النقل من إنكماش بنسبة 1.98%- في الربع الأول 2021 الى تضخم بمعدل 17.05% في الربع الرابع 2021 الى 22% في الربع الأول 2022.
- المطاعم والفنادق من تضخم بنسبة 0.28% في الربع الأول 2021 الى تضخم بمعدل 1.85% في الربع الرابع 2021 الى 6.87% في الربع الأول 2022.
- الأغذية والمشروبات غير الكحولية من تضخم بنسبة 0.57% في الربع الأول 2021 الى تضخم بمعدل 3.09% في الربع الرابع 2021 الى 5.40% في الربع الأول 2022.
- المشروبات الكحولية والتبغ من إنكماش بنسبة 0.39%- في الربع الأول 2021 الى تضخم بمعدل 0.80% في الربع الرابع 2021 الى 4.07% في الربع الأول 2022.
- الملابس والأحذية من إنكماش بنسبة 0.19%- في الربع الأول 2021 الى تضخم بمعدل 0.39% في الربع الرابع 2021 الى 2.72% في الربع الأول 2022.
- من المجموعات السلعية التي لم تحقق تضخم مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، فقد بلغ معدل الانكماش 3.30%- في الربع الأول 2021 الى إنكماش بمعدل 2.94%- في الربع الرابع 2021 الى 2%- في الربع الأول 2022.

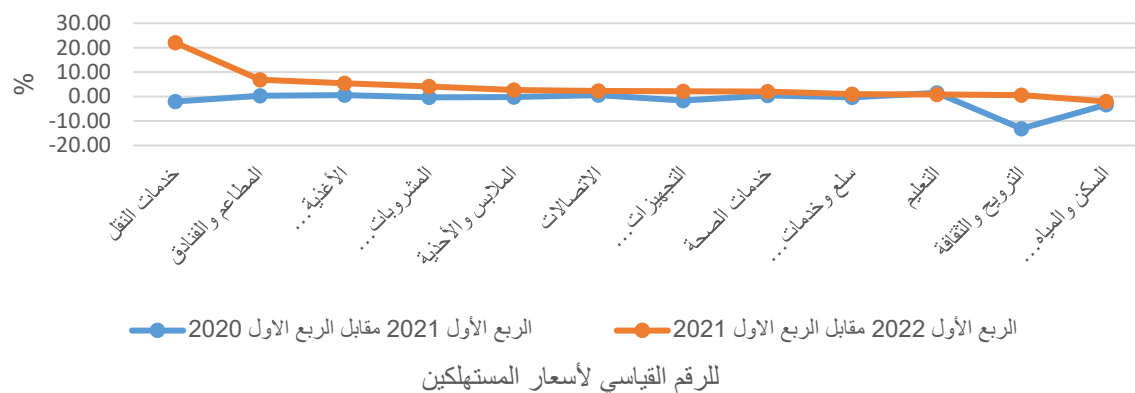
معدل التضخم العام ربع سنوي 2022 - 2020



معدل التضخم بحسب الأقسام الرئيسية - ربع سنوي (الأول والرابع)



معدل التضخم بحسب الأقسام الرئيسية - ربع سنوي (الأول)



معدلات التضخم السنوية في دولة الامارات

- أخذت معدلات التضخم السنوية في دولة الامارات اتجاهاً متذبذباً بين انكماش وتضخم، ووصل معدل التضخم في عام 2014 الى 2.3% ليرتفع الى 4.1% في عام 2015 ثم انخفض الى 1.6%، 2%، 3.1% وعلى التوالي للأعوام 2016 الى 2018.
- شهد عامي 2019 و 2020 انكماشاً في انفاق المستهلكين ووصل الى 1.9%-، 2.1%- على التوالي، بينما شهد عام 2021 تضخماً بنسبة 0.18%.
- ارتفاع معدل التضخم العام خلال 2021 جاء نتيجة ارتفاع في الانفاق المستهلكين لـ 7 مجموعات إنفاق رئيسية وهي:

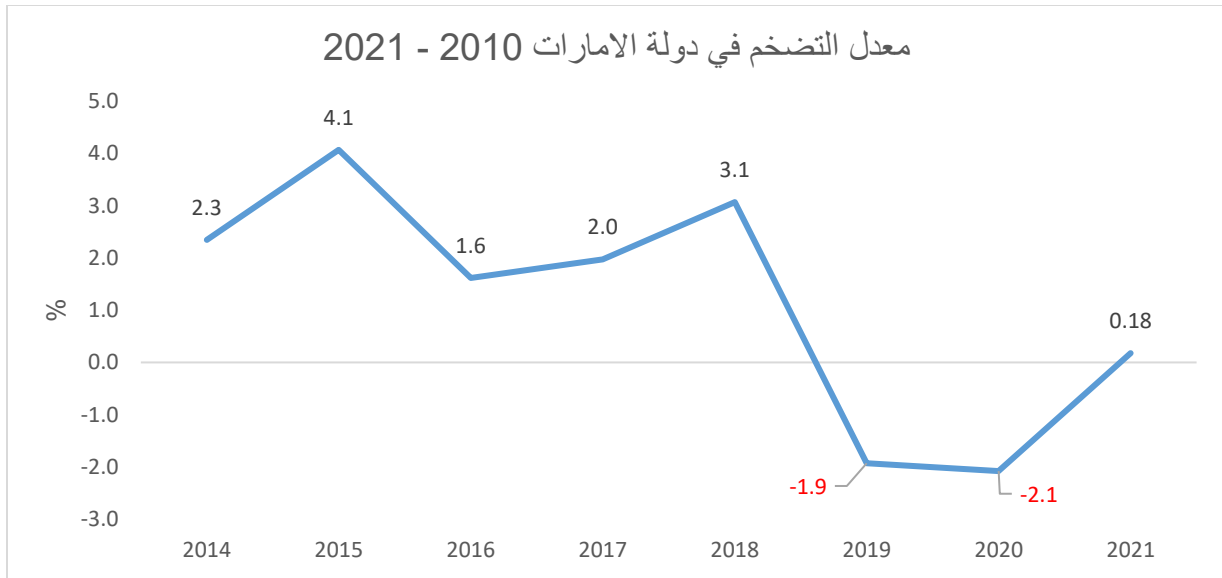
- النقل وهي الأكثر ارتفاعاً بنسبة تضخم 8.87%.
- الترويج والثقافة 2.11% معدل التضخم فيها.
- خدمات التعليم 1.04%.
- مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة تضخم 0.66%.
- التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 0.45%.
- خدمات الصحة بنسبة تضخم 0.43%.
- الاتصالات بنسبة 0.10%.

وفي المقابل انخفضت أسعار ثلاث مجموعات إنفاق رئيسية هي :

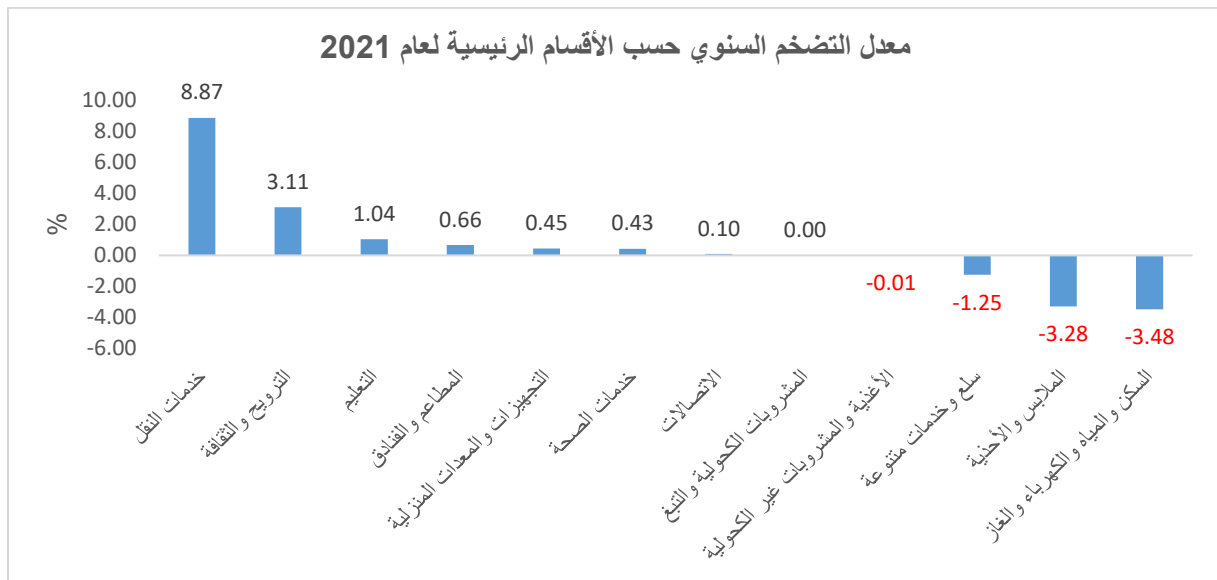
- السكن والمياه والكهرباء والغاز المنزلي والتي تشكل الوزن الأكبر من مؤشر إنفاق المستهلك في الدولة انخفضت (انكمشت) بنسبة 3.48%-.
- الملابس والأحذية انخفضت (انكمشت) بنسبة 3.28%-.
- الأغذية والمشروبات غير الكحولية انخفضت بنسبة 0.01%-

توقعات

- تشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي، أن يبلغ معدل التضخم في الإمارات هذا العام 3.7%، ثم يتراجع في العام المقبل إلى 2.8%، ليبقى ضمن أقل معدلات التضخم على مستوى العالم.
- يتوقع مصرف الإمارات المركزي أن يتراوح متوسط التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك لعام 2022 بين 2% و 3%. وسوف تكون المحركات الرئيسية للتضخم هي الارتفاع في أسعار الطاقة والتضخم المستورد التي يتوقع وصولهما إلى مستويات قياسية عالمياً، بالإضافة إلى زيادة الأجور، والانخفاض المتواصل في الإيجارات.



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.

تقديرات الاستهلاك المحلي لمجموعة سلع الأغذية الأساسية في دولة الامارات 2021

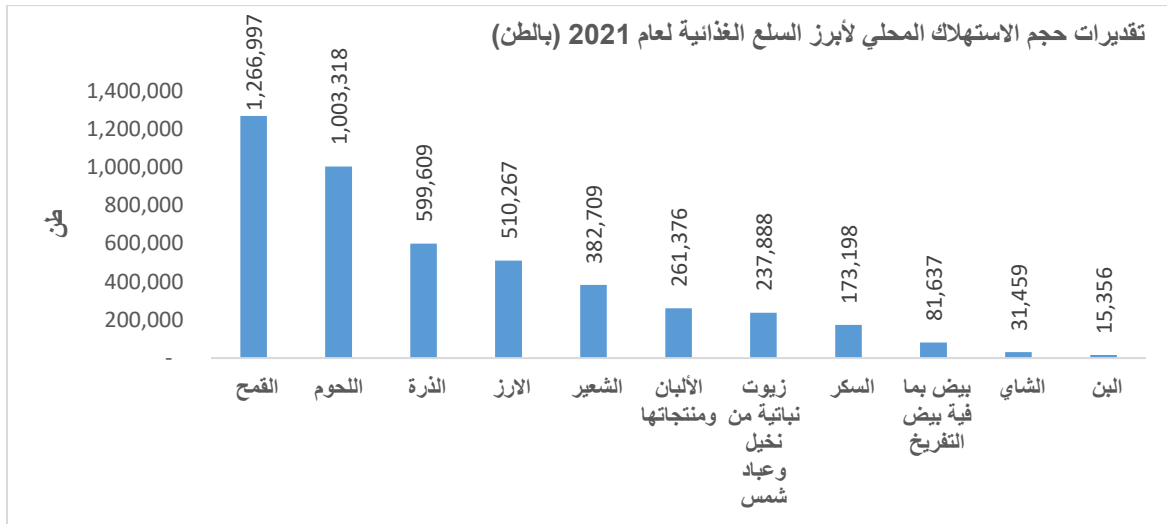
- يقدر حجم الاستهلاك المحلي من القمح بنحو 1.3 مليون طن بينما قدر الاستهلاك المحلي للحوم بنحو مليون طن والذرة بنحو 600 ألف طن، بينما قدر للأرز بحوالي 510 ألف طن والألبان بنحو 261 ألف طن والزيتون بما يقدر بـ 238 ألف طن والسكر 173 ألف طن.

ملاحظة: نظراً لعدم توفر بيانات حول الاستهلاك المحلي لمجموعة سلع الغذاء الاساسية مع محدودية الانتاج المحلي لأهم السلع الغذائية، فقد تم الاستناد الى حجم الواردات والصادرات واعادة التصدير لدولة الامارات من أبرز السلع الغذائية لتقدير حجم الاستهلاك المحلي لأهم السلع الاساسية.

تقديرات حجم الاستهلاك المحلي الاماراتي لأبرز السلع الغذائية خلال عام 2021

السلعة	تقديرات حجم الاستهلاك المحلي لأبرز السلع الغذائية خلال عام 2021 (بالطن)
القمح	1,266,997
اللحوم	1,003,318
الذرة	599,609
الارز	510,267
الشعير	382,709
الألبان ومنتجاتها	261,376
زيوت نباتية من نخيل وعباد شمس	237,888
السكر	173,198
بيض بما فيه بيض التفريخ	81,637
الشاي	31,459
البن	15,356

المصدر: الهيئة الاتحادية للمعيار.



- على الجهات المعنية بالدولة تطبيق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لدعم التعافي وتحفيز النشاط الاقتصادي، والتركيز على تبني عدد من الإصلاحات التي تستهدف تحقيق الاستقرار السعري والمالي، ودعم التحول الرقمي، بما يشمل جهود إصدار عملات رقمية، وترخيص البنوك الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة، لزيادة الشمول المالي.
- على الجهات المعنية بالدولة تبني سياسات جانب العرض التي تشمل مجموعة من السياسات المصممة لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية بحيث يمكن زيادة مستويات الإنتاج واحتواء ارتفاع معدلات التضخم عبر عدد من السياسات من أهمها :
 - تخفيض معدلات الضرائب.
 - إصلاحات أسواق العمل.
 - تحسين التعليم والمهارات والتدريب.
 - حوافز لتمكين الشركات الناشئة.
 - تحسينات على البنية التحتية .
- العمل على تحسين العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم للحفاظ على سلاسل التوريد لتكون قادرة على تلبية أي زيادة في الطلب.
- ضبط ومراقبة وتحديد أسعار السلع والخدمات في دولة الامارات.
- زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي الموجه لزيادة الانتاج بالدولة مع خفض الانفاق الحكومي الجاري.
- جذب مزيدا من الاستثمارات الاجنبية للدولة.